الحدث

يبدو أن الولايات المتحدة تحاول الاستفادة من الدعم العسكري الذي قدمته مع دول أخرى لحماية إسرائيل من الضربة الإيرانية، التي بدأت مساء أمس الأول السبت واستمرت لعدة ساعات، من أجل ثني رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن الرد على طهران مباشرة. وبدت إيران غير معنية بتوسيع المواجهة، إذ حرصت على لسان مسؤوليها على الظهور بمظهر المنتصر، متحدثة عن اختراق دفاعات إسرائيل، وأكدت أن الصفحة طويت ما لم ترد إسرائيل التي توعد حكامها بـ«جباية الثمن»

القصف الإيراني لإسرائيل

ضربة مضبوطة لاستعادة الردع

بقايا صاروخ إيراني سقط جنوب إسرائيل، أمس (كريستوف فان دير بير/رويترز)

حيفا ـ **العربي الجديد**
طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد أسبوعين من التهديد، اختارت إيران ليل السبت الأحد لتنفيذ ردها الانتقامي على استهداف إسرائيل قنصليتها في دمشق مطلع شهر إبريل/نيسان الحالي، والذي أدى يومها إلى مقتل جنرالين و5 ضباط في الحرس الثوري الإيراني، أبرزهم الجنرال محمد رضا زاهدي، فيما بدت حريصة على أن تكون ضربتها وهي الأولى من نوعها لإسرائيل، والتي استخدمت فيها أكثر من 300 مسيرة وصاروخ، مضبوطة لا سيما لناحية الأهداف والتوقيت، فضلاً عن حرصها على بعث رسائل متعددة؛ استباقية شملت إبلاغ أميركا ودول عدة بالعملية وحدودها، من ثم عقب الضربة تمحورت حول نيتها عدم الذهاب أبعد من ذلك بعدما «حقق الهجوم كل أهدافه» من منظور طهران، بما في ذلك استعادة الرد في معادلة المواجهة مع إسرائيل، وذلك فيما لو التزمت الأخيرة بعدم الرد. وهو ما تولت البعثة الإيرانيّة لدى الأمم المتحدة عبر منصة إكس ليل السبت الأحد التركيز عليه باعتبارها أن «المسألة يمكن اعتبارها منتهية» قبل أن تستدرك: «لكن إذا ارتكب النظام الإسرائيلي خطأ آخر، فإنّ ردّ إيران سيكون أشدّ حدة بكثير» فيما توالت أمس التصريحات الإيرانية في السياق نفسه.

وساد الترقب لطبيعة رد إسرائيل على الهجوم الإيراني، بعدما تصدت إسرائيل بمساعدة أميركية وفرنسية وبريطانية وحتى أردنية للمسيّرات والصواريخ قبل وصول الجزء الأكبر منها إلى داخل الأراضي المحتلة، بينما كانت التسريبات الآتية من واشنطن تفيد بأن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تفضل عدم تنفيذ إسرائيل أي عمليات ضد إيران، على قاعدة اعتبار أن ما جرى ليل السبت الأحد «فوز لإسرائيل»،

تحذير داعمي إسرائيل

ذكرت وسائل إعلام رسمية في إيران، أمس الأحد، أن وحدة المخابرات التابعة للحرس الثوري أصدرت بياناً حذرت فيه من أي منشورات مؤيدة لإسرائيل من قبل مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الإيرانيين. وأشارت وكالة رويترز إلى أن بعض الإيرانيين، داخل البلاد وخارجها، عبّروا عن دعمهم لإسرائيل بعد أن شنت إيران هجوماً بالطائرات المسيَّرة والصواريخ الليلة الماضية، رداً على القصف الإسرائيلي لقنصليتها.

والتقييم الحالي للولايات المتحدة هو أن الهجمات الإيرانية كانت غير ناجحة إلى حد كبير وأظهرت القدرة العسكرية المتفوقة لإسرائيل»، فضلاً عن إبلاغ بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن أميركا «لن تشارك في أي عمليات هجومية ضد إيران». وصبّت تصريحات المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأميركي جون كيربي أمس في هذا السياق، إذ أكد لشبكة «إن بي سي» «لا نريد أن نرى تصعيدا في الوضع. لا نسعى إلى حرب أكثر اتساعا مع إيران». في المقابل، ترى واشنطن في الهجوم الإيراني فرصة نادرة لتعزيز عزل طهران دبلوماسياً عبر تحركات مكثفة ما بين مجلس الأمن الدولي ومجموعة السبع ينتظر أن تبدأ مفاعليها بالظهور تباعاً.

وبدا أمس التناقض واضحاً بين روايتي إسرائيل وإيران وقراءتهما للضربة وسط حرص طهران على اعتبار أن هجومها عبارة عن صفحة وطويت بعدما كان دفاعاً مشروعاً. وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي دانيال هغاري، في كلمة متلفزة أمس الأحد، إن إيران «أطلقت أكثر من 300 طائرة مسيّرة وصواريخ كروز» باتجاه إسرائيل، موضحاً أن 170 مسيَّرة و30 صاروخ كروز أطلقت من دون أن تخترق المجال الجوي الإسرائيلي، وأن 110 صواريخ باليستية أطلقت كذلك وبلغ عدد قليل منها إسرائيل. وقال إن عدة أشخاص أصيبوا إصابات طفيفة فيما أدخلت طفلة في جنوب إسرائيل إلى قسم العناية المركزة. وقال هغاري إن فرنسا كانت من بين الدول المشاركة في الدفاع ضد الهجوم الإيراني على إسرائيل، مشيراً إلى أنه ليس لديه تفاصيل دقيقة عما إذا كانت الطائرات الفرنسية قد أسقطت أيا من الصواريخ التي أطلقتها إيران. وفيما أعلن «إحباط» هذا الهجوم المباشر الأول الذي تنفذه إيران على إسرائيل، لكنه أضاف أن «الحملة لم تنتهِ بعد، يجب أن نبقى في حالة تأهب». كما نقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصادر أمنية إسرائيلية قولها إنه تم اعتراض 99 بالمائة من الهجمات بالمسيّرات والصواريخ. في المقابل، ذكرت وكالة الأنباء الإيرانيّة الرسميّة إرنا أنّ أكبر قاعدة جوّية في النقب في جنوب إسرائيل، تعرّضت «لأضرار جسيمة» بعدما أصابتها صواريخ إيرانيّة. وأقر الجيش الإسرائيلي بإصابة

الجيش الإسرائيلي: إيران أطلقت 300 طائرة مسيّرة وصواريخ

بايدن يدعو مجموعة السبع لتنسيق «ردّ دبلوماسي» على إيران

القاعدة، مؤكداً أن الأضرار «طفيفة» ولم تؤد الى إخراجها من الخدمة.

وتولى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، أمس الأحد، مهمة التبريد الدبلوماسي، إذ قال إنّ طهران أبلغت واشنطن بأن هجمات إيران ضد إسرائيل ستكون محدودة وللدفاع عن النفس، موضحاً أن العمليات المحدودة كانت تعني أنه لن يجري استهداف مواقع اقتصادية ولا مدنية، وإنما مواقع انطلاق طائرات «إف 35». وأشار إلى أن بلاده كانت «دقيقة جداً» في هجومها، كاشفاً أنه «قبل حوالي 72 ساعة من عملياتنا، أبلغنا أصدقاءنا وجيراننا في المنطقة بأن رد إيران على إسرائيل مؤكد ومشروع ولا رجعة فيه». وتابع: «كنا دقيقين للغاية في الرد»، قائلاً إنه لم يتم تحديد أي هدف مدني وغير عسكري لاستهدافه في الهجمات. وفي كلمة أمام سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية في طهران، أوضح عبد اللهيان أن إسرائيل هاجمت بأسلحة أميركية سفارة إيران في دمشق، بما يناقض القوانين والاتفاقيات الدولية، متسائلاً: «لماذا لا تطالبون إسرائيل بضبط النفس والكف عن جرائمها، بينما تطالبون إيران بذلك». وأوضح أن الإدارة الأميركية «كانت على علم بالعملية العسكرية الدفاعية المشروعة مسبقاً»، متوعداً بأن طهران ستضطر لضرب القواعد العسكرية في دول الجوار، في حال تعرضت إيران إلى أي عدوان وهجمات. وأضاف أن الهجمات الإيرانية انتهت، و«في هذه المرحلة لا ننوي أن تستمر العمليات الدفاعية»، فيما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية إرنا، باستدعاء الخارجية الإيرانية، سفراء بريطانيا وفرنسا وألمانيا على خلفية «المواقف غير المسؤولة» لبلادهم من الرد الإيراني على إسرائيل. من جهته، أكد رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد باقري، أمس الأحد، أن هجمات بلاده، التي أطلقت عليها اسم «الوعد الصادق»، على إسرائيل «كانت ناجحة وحققت جميع أهدافها»، قائلاً إن سببها تجاوز الكيان الخطوط الحمراء بعد هجومه على المبنى القنصلي الإيراني. وأضاف: «نرى أن عمليتنا مثمرة بالكامل ولسنا بصدد مواصلتها، لكن إذا رد الكيان الصهيوني فستكون عملياتنا القادمة أكبر حجماً». وأوضح أن الهجمات الإيرانية استهدفت «مركزاً استخبارياً كبيراً في مرتفعات جبل الشيخ على الحدود بين سورية وفلسطين المحتلة»، قائلاً إن هذا المركز «كان يوفر المعلومات الأمنية اللازمة لهذه الجريمة (استهداف القنصلية)». كما تحدث عن استهداف قاعدة «نواتيم» لمقاتلات «إف 35» الإسرائيلية التي أقلعت منها المقاتلات لاستهداف القنصلية الإيرانية في دمشق، معتبراً أن «القبة الحديدية ودرع الدفاع الصاروخي للكيان الصهيوني فشلا في التصدي بشكل ملحوظ للعملية». من جهته، توعد القائد العام للحرس الثوري الإيراني، الجنرال حسين سلامي، الكيان الإسرائيلي بـ«رد أكثر صعوبة إذا ما رد» على الهجمات الإيرانية. وأضاف أن الاحتلال «إذا هاجم مصالحنا وشخصياتنا ومواطنينا من أي نقطة فسنهاجمهم»، لافتاً إلى أن إسرائيل بدعم أميركي كانت قد أسست لـ«دفاع جوي عميق مكون من عدة طبقات وكان من الصعب عبور هذه الأنظمة المتقدمة». وأضاف أن ذلك استدعى «إبداعاً في التخطيط في هذا الهجوم، وتمكنت عشرات المسيرات وصواريخ كروز وباليستية من تجاوز مختلف طبقات الدفاع الجوي الإسرائيلي والوصول إلى الأهداف». وتابع أن «معلوماتنا لم تكتمل بعد حول إصابة الأهداف كلها، لكن ما وصل إلينا من تقارير دقيقة ومستندة وميدانية من إصابة أهداف يشير إلى أن العملية قد نفذت بنجاح أكثر مما هو متوقع». وفي رسالة إلى الشعب، أشاد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بالهجمات التي نفذتها القوات المسلحة الإيرانية على إسرائيل، قائلاً إن هذه القوات «فتحت صفحة جديدة للاقتدار الإيراني، ولقنت العدو الصهيوني درساً يجعله يعتبر». وأضاف رئيسي أن العقاب الذي وعد به المرشد الإيراني علي خامنئي «قد تحقق».

وبعد ليلة ساخنة شهدتها إسرائيل، أمس الأول السبت، إثر استهدافها بمسيّرات وصواريخ إيرانية، برزت تهديدات إسرائيلية بتنفيذ «رد قوي» قد يصل إلى داخل حدود إيران، في وقت تضغط فيه الإدارة الأميركية على نتنياهو للتهدئة، تخوفاً من حرب إقليمية قد تمتد تأثيراتها إلى كامل المنطقة. وفوض مجلس الحرب الإسرائيلي، في جلسته فجر أمس الأحد، نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت والوزير في مجلس الحرب بني غانتس باتخاذ القرار بشأن الرد على الهجوم الإيراني الذي استهدف إسرائيل. وكتب نتنياهو، الذي منع أمس الوزراء من التصريح بشأن الضربة الإيرانية، على منصة إكس: «لقد اعترضنا. معاً سنفوز». من جهته، قال غالانت، إن «الهجوم الإيراني تم صده بالطريقة الأكثر إثارة للإعجاب، بالتعاون مع شركائنا، الأميركيين وآخرين». وفي ما يظهر أن إسرائيل غير مستعجلة على الرد، قال غانتس: «سنقيم تحالفاً إقليمياً ونجبي من إيران ثمناً بالشكل والوقت المناسبين لنا». من جهته، أكد وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أمس الأحد، أن إسرائيل كانت قد قالت في وقت سابق إن أي هجوم يستهدفها سيكون الرد عليه داخل حدود إيران، مضيفاً أن هذا «الوعد لا يزال قائماً». وذكر موقع «واينت»، أمس الأحد، أنه ليس متوقعاً أن يستهدف رد إسرائيلي الأراضي الإيرانية، وإنما أن يكون شبيهاً بالغارات الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية في سورية ودول أخرى في المنطقة. ونقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية، أمس الأحد، عن مسؤول إسرائيلي، قوله إن إسرائيل سترد على الهجوم الإيراني، لكن نطاق الهجوم لم يُحدد بعد. وعلى الرغم من تناقل تصريحات مسؤولين إسرائيليين بأن رد إسرائيل على الهجوم الإيراني آتٍ لا محالة وسيكون قوياً، إلا أن الحسابات الإسرائيلية، العسكرية والسياسية والإقليمية منها أو المتعلّقة بمطالب أميركا، وحتى بحسابات نتنياهو الشخصية، قد تدفع إسرائيل إلى التأني ودراسة الرد المحتمل. وأثبتت ليلة السبت بالدليل القاطع، بحسب العديد من المحللين الإسرائيليين، حاجة إسرائيل الكبيرة للولايات المتحدة التي دعمتها في تطوير منظومتها الدفاعية فضلاً عن دورها في إسقاط الصواريخ والمسيّرات الإيرانية والتأكيد على التزامها بأمن إسرائيل، فيما تنظر تل أبيب ايضاً الى الصورة الأوسع بمشاركة جهات دولية وإقليمية في الدفاع عنها، الأمر الذي قد يدخل في حسابات الرد المحتمل. وجدد بايدن دعم بلاده «الثابت» لإسرائيل، معلناً دعوة مجموعة السبع لتنسيق «ردّ دبلوماسي موحّد» على الهجوم الإيراني «الوقح». وأشارت تلك اللغة، بحسب وكالة أسوشييتد برس، إلى أن إدارة بايدن لا تريد أن يتطور الهجوم الإيراني إلى صراع عسكري أوسع.

وذكر تقرير لشبكة «إن بي سي نيوز» الأميركية، أمس الأحد، أن بايدن، أعرب سراً عن مخاوفه من أن نتنياهو، يحاول جر الولايات المتحدة أكثر إلى صراع أوسع، وذلك نقلاً عن ثلاثة مصادر مطلعة على تصريحات بايدن. وأوضحت أن بعض كبار المسؤولين الأميركيين تساورهم مخاوف من قيام إسرائيل بعمل متسرع رداً على الهجوم الإيراني من دون التفكير في التداعيات المحتملة لذلك. وأضافت، نقلاً عن مسؤولين كبيرين أحدهما بإدارة بايدن والثاني بوزارة الدفاع، أن تلك المخاوف تعود جزئياً للعبر التي استخلصتها إدارة بايدن من طريقة تنفيذ إسرائيل حربها على غزة، وكذا القصف الذي نفذته على دمشق. وذكر تقرير «إن بي سي نيوز» نقلاً عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية قوله إن البيت الأبيض لا يعتقد بأن الاحتلال الإسرائيلي يبحث عن حرب أوسع أو حرب مباشرة مع إيران، قبل أن يستدرك بالإشارة إلى أن المسؤولين الأميركيين ليس في وسعهم تأكيد ذلك.

استئناف الرحلات في المنطقة

أكد كل من العراق ولبنان والأردن، أمس الأحد، إعادة فتح المجال الجوي واستئناف الرحلات بعد تعليقها مساء أمس الأول السبت بسبب الهجوم الإيراني على إسرائيل. في المقابل، أعلنت الخطوط الجوية النمساوية تعليق «جميع رحلاتها إلى تل أبيب وأربيل وعمّان بأثر فوري». كما أعلنت شركة الخطوط الجوية الألمانية (لوفتهانزا) تعليق رحلاتها إلى عمّان وأربيل وتل أبيب حتى غد الثلاثاء وبيروت وطهران حتى الخميس.

للحديث تتمة...

كل هذا السقوط الألماني

وليد التليلي

يتواصل الانحياز الألماني الأعمى لإسرائيل، ويتواصل معه السقوط الأخلاقي الكبير لواحدة من أكبر الأمم. حتى النفاق الأميركي والفرنسي والبريطاني، وجد له بعض الجمل والتخريجات الدبلوماسية ليحاول تفادي الغرق الكامل في الوحل الصهيوني، وحاولوا إقناعنا أحياناً بأن هناك خلافات مع إسرائيل، وألقوا أمامنا بعض الجمل المنمّقة عن الوضع الإنساني الذي لا يحتمل في غزّة، وكلمات من هذا القبيل، يمكن أن تكون صالحة للاستهلاك الداخلي، والتوازنات السياسية الانتخابية.
أما ألمانيا فلا شيء من ذلك، صلف وعنجهية وإصرار على السقوط، لا يمكن أن تفسّره العقدة النازية وحدها، وتدعونا إلى إعادة التفكير جدّياً في تاريخ الشعوب، وفي فهمنا الأحداث التاريخية الإنسانية الكبرى، لأن ما تنتجه معركة غزّة من تداعيات وأسئلة وأفكار يدعو إلى أن نعيد فهمنا، نحن العرب على الأقل، هذا النظام الأخلاقي الإنساني.
حظرت ألمانيا مؤتمراً عن فلسطين، يوم الجمعة. لم يكن مؤتمراً عسكريا بالتأكيد، ولا كان سيبحث إزالة إسرائيل من على وجه الأرض. كان مؤتمراً تبحث فيه بعض الإنسانية إنقاذ ما تبقّى من بعض الإنسانية التي فُقدت وسقطت وفشلت على أعتاب غزّة. ولكن ألمانيا، بشرقيّها وغربيّها وسور برلينها وفلسفتها وتاريخها، كانت تضيق ببعض الكلمات، ولم تتحمّل أي شيء ضد إسرائيل.
وفي تعليق على حظر المؤتمر، نشر وزير المالية اليوناني الأسبق، يانيس فاروفاكيس، الخطاب الذي لم يتمكن من إلقائه في «مؤتمر فلسطين... سنحاكمكم» في برلين، على موقع إكس، منتقدا طريقة تدخّل الشرطة الألمانية التي وصفها بأنها تشبه أسلوب عقد الثلاثينيات. وقالت المديرة التنفيذية لمنظمة الديمقراطية الآن للعالم العربي، سارة ليا وتسون، إن ألمانيا «في جهودها المستمرّة للدفاع عن إسرائيل ضد الانتقادات ولدعم سياسات الإبادة الجماعية في غزّة تنزلق إلى الاستبداد وتحرم مواطنيها من حرية التعبير والحصول على المعلومات».
وصل الأمر بالسلطات الألمانية إلى قطع الإرسال وقطع الكهرباء عن قاعة المؤتمر، وجاء حوالي 900 شرطي لمحاصرة المشاركين، في واحدةٍ من ممارسات تليق ببلد ديكتاتوري من العالم الثالث. ولكنه العمى الألماني.
الغريب أن الغضب العربي، الشعبي طبعاً (يئسنا من الرسمي) لا يواجه بما يكفي هذا التعنت الألماني، ولا يركّز إلا على الأميركي والبريطاني والفرنسي، ولكن يتبيّن مع الأيام أن السقوط الألماني أكبر.

تقرير

بايدن يخشى تحقق أسوأ مخاوفه

واشنطن ـ **العربي الجديد**

حقق الهجوم الإيراني ليل السبت الأحد على إسرائيل رداً على استهداف الأخيرة القنصلية الإيرانية في دمشق مطلع إبريل/نيسان الحالي، جزءاً من أسوأ المخاوف التي كانت تراود الرئيس الأميركي جو بايدن في الآونة الأخيرة، بعدما كان على مدى أسبوعين يسعى إلى تجنب هذا السيناريو خشية من تطور الهجوم الإيراني وأي رد عسكري إسرائيلي إلى صراع أوسع لا تريد إدارته أن تجد نفسها مضطرة للانخراط فيه، ليس فقط بسبب الغليان الذي تشهده المنطقة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والعجز الأميركي عن الدفع باتجاه أي وقف لإطلاق النار جراء التعنت الإسرائيلي الذي أفضى إلى توتر علاقات بايدن ونتنياهو، بل أيضاً لحسابات داخلية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية التي يواجه فيها بايدن الرئيس السابق دونالد ترامب. والأخير لم يوفر الفرصة لانتقاد منافسه عقب الهجوم الإيراني، إذ قال خلال تجمّع في ولاية بنسلفانيا في مستهلّ خطاب له أمام أنصاره إن الهجوم الإيراني على إسرائيل أظهر «الضعف الكبير» للولايات المتحدة في عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن. وقال ترامب إن «هذا لم يكن ليحدث لو كنا في السلطة»، مضيفاً «أنتم تعرفون ذلك، وهم يعرفون ذلك، والجميع يعلم».
وبينما كانت الولايات المتحدة حاسمة في الساعات التي سبقت ورافقت الهجوم الإيراني لجهة تسخير قدراتها العسكرية لمساعدة إسرائيل على صد الهجمات وإسقاط جميع المسيرات والصواريخ، إلى جانب تعهدها بحشد الحلفاء لتطوير رد موحد، لكن ذلك لم يخف قلقاً أميركياً من رغبة رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في جر واشنطن إلى الانخراط في مواجهة مباشرة مع طهران، وهو ما حرصت تسريبات البيت الأبيض على تأكيد عدم الرغبة في حدوثه، خصوصاً أن إيران عمدت في الأيام الأخيرة على توجيه رسائل لأميركا بشأن نيتها أن يكون الرد مضبوطاً. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن إن القوات الأميركية ساعدت إسرائيل في إسقاط جميع الطائرات المسيّرة والصواريخ التي أطلقتها إيران وتعهد بحشد الحلفاء لتطوير رد موحد، فضلاً عن اتصاله بنتنياهو عقب انتهاء الهجمات وتجديد تأكيد «التزام أميركا الصارم» بأمن إسرائيل. وأوضح الرئيس الأميركي في بيان عقب مباحثاته مع نتنياهو: «قلتُ له إنّ إسرائيل أظهرت قدرة ملحوظة على الدفاع عن نفسها ضدّ هجمات غير مسبوقة، وعلى إحباطها، باعثةً بذلك رسالة واضحة إلى أعدائها بأنّهم لا يستطيعون تهديد أمن إسرائيل». ولفت إلى أنّ أعضاء «فريقه سيعملون مع نظرائهم في كلّ أنحاء المنطقة»، وسيبقون على اتصال «وثيق» مع القادة الإسرائيليين. وبالتزامن كانت تسريبات في الإعلام الأميركي والعبري تكشف أن بايدن أبلغ نتنياهو بأن الولايات المتحدة تعارض الهجوم الإسرائيلي على إيران ولن تشارك فيه. ونقل موقع والا الإخباري الإسرائيلي عن مسؤول أميركي لم يسمه، إن بايدن قال لنتنياهو إن «الولايات المتحدة تعارض هجوماً إسرائيلياً على إيران ولن تشارك فيه». وبحسب الموقع: «قال مسؤولون أميركيون إن بايدن وكبار مستشاريه قلقون للغاية من أن الرد الإسرائيلي ضد إيران قد يؤدي إلى حرب إقليمية ذات عواقب كارثية». وبحسب الموقع، فإن بايدن قال لنتنياهو في إشارة إلى إحباط الهجوم الإيراني: «لقد حققت الفوز اليوم، كونوا راضين عن هذا النصر». وفي السياق نفسه، نقل موقع شبكة «سي أن أن» الأميركية عن مسؤول كبير في الإدارة الأميركية، قوله إن بايدن أبلغ نتنياهو، خلال الاتصال، أنه «يجب عليه اعتبار الليلة فوزا لأن التقييم الحالي للولايات المتحدة هو أن الهجمات الإيرانية كانت غير ناجحة إلى حد كبير وأظهرت القدرة العسكرية المتفوقة لإسرائيل». وأضاف المسؤول أن تقييم الولايات المتحدة هو أن جميع الطائرات بدون طيار والصواريخ التي أطلقتها إيران قد تم تدميرها في السماء، ولم تحدث أي تأثير، ولم تصب أي شيء ذي قيمة. وتابع المسؤول الأميركي أن بايدن أوضح لنتنياهو أن الولايات المتحدة «لن تشارك في أي عمليات هجومية ضد إيران».
بموازاة ذلك، كان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن واضحاً أيضاً لجهة أن الولايات المتحدة «لا تسعى إلى التصعيد». وهو ما أكده أيضاً وزير الدفاع لويد أوستن الذي أجرى مباحثات هاتفية مع نظيره الإسرائيلي يوآف غالانت مرتين خلال 24 ساعة، بقوله «لا نسعى إلى صراع مع إيران، لكننا لن نتردد في التحرك لحماية قواتنا ودعم الدفاع عن إسرائيل».
في غضون ذلك، سارع زعيم الأغلبية في مجلس النواب الأميركي الجمهوري ستيف سكاليز للتأكيد أن المجلس سيجري تغييراً في جدول أعماله لبحث تشريع يدعم إسرائيل ويعمل على محاسبة إيران. ولم يتضح ما إذا كان سكاليز يقصد بالتشريع تمرير مشروع قانون قائم بذاته لدعم إسرائيل أو الموافقة على حزمة الإنفاق التكميلي البالغة 95 مليار دولار، وتشمل 14 مليار دولار لإسرائيل، بالإضافة إلى 60 مليار دولار لأوكرانيا، وتتضمن أيضاً دعما لتايوان بمليارات الدولارات في صورة مساعدات إنسانية. وأقر مجلس الشيوخ الحزمة بنسبة تأييد بلغت 70 بالمئة في فبراير/ شباط، ولكنها تعرقلت في مجلس النواب، الذي رفض زعماؤه الجمهوريون الدعوة للتصويت عليها، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى اعتراضهم على تقديم المزيد من التمويل لأوكرانيا. كما تواجه الحزمة معارضة من مجموعة من الديمقراطيين ذوي التوجهات اليسارية الذين يرفضون إرسال مزيد من الأموال إلى إسرائيل، في الوقت الذي تواصل فيه عدوانها على قطاع غزة.

«والا»: بايدن أبلغ نتنياهو بمعارضة هجوم إسرائيلي على إيران

رصد

مواقف متناقضة... ودعوات لإنهاء عدوان غزة

أدت الضربة الإيرانية، بالطائرات المسيّرة والصواريخ، ليل السبت-الأحد، إلى حدوث انقسام بين دول العالم، بين من سارع إلى انتقادها والتحذير من تداعياتها، بما في ذلك دول أوروبية، وبين من ربط بينها وبين العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وغياب السلام، وسط إجماع على ضرورة منع مزيد من التصعيد، لا سيما من دول المنطقة.
وأعربت دولة قطر عن قلقها البالغ إزاء تطورات الأوضاع في المنطقة، ودعت جميع الأطراف إلى وقف التصعيد والتهدئة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وحثت وزارة الخارجية القطرية، في بيان، المجتمع الدولي على التحرك العاجل لنزع فتيل التوتر وخفض التصعيد في المنطقة. وجددت التزام دولة قطر بدعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. من جهته، شدد الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، في بيان، على «ضرورة وقف العدوان (الإسرائيلي) على قطاع غزة، وإيجاد حل جذري للقضية الفلسطينية، باعتبارها عنصرا أساسيا لاستقرار المنطقة». فيما دعت وزارة الخارجية الكويتية، في بيان أمس الأحد، إلى ضبط النفس وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر هذا التصعيد وآثاره، مطالبة بمعالجة مسببات هذا التوتر وتكريس النهج الدبلوماسي في تسوية النزاعات، وصولاً إلى ضمان أمن المنطقة واستقرارها. كما دعت وزارة الخارجية السعودية كافة الأطراف إلى «التحلي بأقصى درجات ضبط النفس» وتجنيب المنطقة وشعوبها مخاطر الحروب. فيما طالبت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان، الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياتهما في تعزيز الأمن والسلم الدوليين، عبر حلّ القضايا والصراعات المزمنة في المنطقة والتي باتت تهدد الأمن والاستقرار العالمي. وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في تصريح لوكالة الأنباء الأردنية أمس الأحد، إن وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، والبدء بتنفيذ خطة شاملة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل على أساس حل الدولتين، هي سبل وقف التصعيد الخطير الذي تشهده المنطقة. كما اعتبرت وزارة الخارجية المصرية، في بيان، أن «التصعيد الخطير الذي تشهده الساحة الإيرانية الإسرائيلية حالياً ما هو إلا نتاج مباشر لما سبق أن حذرت منه مصر، مراراً، من مخاطر توسيع رقعة الصراع في المنطقة على أثر الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والأعمال العسكرية الاستفزازية التي تمارس في المنطقة». من جهتها، أعربت وزارة الخارجية الروسية، في بيان أمس الأحد، عن قلقها من الوضع، داعية كافة الأطراف إلى ضبط النفس، ومعترفة في الوقت نفسه بحق إيران في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وقالت: «يشير بيان وزارة الخارجية الإيرانية إلى أن هذا الهجوم نفذ في إطار الحق في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، رداً على الهجمات الإيرانية على المواقع في المنطقة، بما فيها الغارة على مبنى القسم القنصلي للسفارة الإيرانية في دمشق يوم 1 إبريل (الحالي)، والذي دانته بلادنا بشدة». وشددت على أن روسيا حذرت مراراً من خطورة «انعدام تسوية العديد من الأزمات في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها منطقة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي» والتي «تفاقمها أعمال استفزازية غير مسؤولة في أحيان كثيرة». بدوره، قال وزير الخارجية الفنزويلي إيفان جيل، في بيان على منصة إكس، إنه لا يمكن ضمان السلام في الشرق الأوسط إلا بعد إرساء العدل والقانون الدولي، موضحاً أن هذا يتعلق بشكل أساسي بالشعب الفلسطيني ودولته. وأشار متحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، في بيان، إلى أن هذه الجولة من التوترات هي من «تداعيات الحرب في غزة»، وأن إخماد هذا الصراع «أولوية قصوى».
في المقابل، دعمت دول غربية عديدة إسرائيل. واستنكر حلف شمال الأطلسي (الناتو) «تصعيد إيران»، داعياً إلى «ضبط النفس»، على لسان المتحدثة باسمه فرح دخل الله، التي قالت في بيان إنه «من الضروري ألا يصبح النزاع في الشرق الأوسط خارجا عن السيطرة». وكتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عن الهجوم على منصة إكس: «أدين بأشد العبارات الهجوم غير المسبوق الذي شنّته إيران على إسرائيل، والذي يهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة. وأعرب عن تضامني مع الشعب الإسرائيلي وحرص فرنسا على أمن إسرائيل وشركائنا والاستقرار الإقليمي». بدورها، اعتبرت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك على منصة إكس أن الهجوم الإيراني «قد يغرق منطقة بكاملها في الفوضى»، فيما حذر مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل من أن «هذا تصعيد لم يسبق له مثيل وتهديد خطير للأمن الإقليمي». كما انبرى رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك، للتنديد بما سماه الهجوم «المتهور» الذي شنته إيران على إسرائيل، والذي قال إنه يظهر «عزمها على بث الفوضى بالقرب منها». كما دانت الهجوم الإيراني على إسرائيل كل من هولندا واليونان والنمسا وتشيكيا وبولندا والنرويج والدنمارك والأوروغواي والباراغواي واليابان وكوريا الجنوبية والأرجنتين وكندا.
(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

إيرانيون يحتفلون فجر أمس بالضربة الصاروخية على إسرائيل (عبد الدين طاهر كناري/Epa)

شرق غرب

الحوثيون: الهجوم على إسرائيل مشروع

أعلن متحدث باسم الحوثيين، أمس الأحد، أن الهجوم الإيراني على إسرائيل عمل مشروع، رداً على استهدافها القنصلية الإيرانية في دمشق في الأول من إبريل/ نيسان الحالي. وأضاف المتحدث باسم الحوثيين أن الجماعة تخوض مواجهة مباشرة مع إسرائيل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، من خلال مهاجمة ميناء إيلات بجنوب إسرائيل بالصواريخ والطائرات المسيّرة ومنع السفن الإسرائيلية من الإبحار عبر البحر الأحمر.
(رويترز)

تركيا: سنواصل جهودنا لمنع زعزعة المنطقة

أكدت وزارة الخارجية التركية، في بيان أمس الأحد، أنها ستواصل جهودها لمنع وقوع حوادث ينجم عنها ضرر دائم على استقرار المنطقة وتتسبب في مزيد من الصراعات على المستوى العالمي. ولفتت إلى أن «التطورات أظهرت مرة أخرى أن الأحداث يمكن أن تتحول بسرعة إلى حرب إقليمية».
(الأناضول)

وزراء الخارجية الأوروبيون يجتمعون غداً

أعلن مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل (الصورة)، على منصة إكس أمس الأحد، أنه دعا إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية الأوروبيين عبر تقنية الفيديو غداً الثلاثاء. وكتب: «عقب الهجمات الإيرانية على إسرائيل، دعوت إلى اجتماع طارئ لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي الثلاثاء. هدفنا هو المساهمة في احتواء التصعيد و(ضمان) أمن المنطقة». وأضاف: «يدين الاتحاد الأوروبي بأشد العبارات الهجوم الإيراني على إسرائيل. هذا تصعيد غير مسبوق وتهديد للأمن الإقليمي».
(فرانس برس)

دمشق تدعم طهران

أعلن وزير خارجية النظام السوري فيصل المقداد، في اتصال هاتفي بوزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان أمس الأحد، أن إيران مارست «حقها في الدفاع عن نفسها» في الهجوم على إسرائيل بالطائرات المسيّرة والصواريخ. ونقلت وكالة الأنباء السورية «سانا» التابعة للنظام عن المقداد قوله إن «ما قامت به الجمهورية الإسلامية الإيرانية هو الرد المناسب وحق مشروع لها»، مستنكراً ما وصفه «بالمواقف الغربية المتخاذلة وسكوتها عما يقوم به الكيان الصهيوني من أفعال ضد الإنسانية».
(فرانس برس)

تظاهرات في مدن إيرانية داعمة للضربة

احتشد آلاف الإيرانيين في شوارع المدن الكبرى، أمس الأحد، احتفاء بالهجوم على إسرائيل. وتجمّع متظاهرون في ساحة فلسطين وسط طهران، بعيد الإعلان عن إطلاق الحرس الثوري عملية سماها «الوعد الصادق». وفي مدينة أصفهان بوسط البلاد، تجمّع أشخاص أمام مرقد اللواء محمد رضا زاهدي، الذي قتل في الضربة على القنصلية في دمشق. وجرت تجمّعات مماثلة أمام مرقد اللواء قاسم سليماني في كرمان (جنوب)، وفي تبريز وكرمانشاه والأهواز.
(فرانس برس)

الغلاف

أحبط جيش الاحتلال بنيران المدفعية والرصاص محاولة مهجّرين من شمال غزة العودة إلى مناطقهم عبر شارع الرشيد، أمس الأحد، في الوقت الذي تتواصل جرائمه في القطاع، بما في ذلك في مخيم النصيرات، على وقع استمرار الجمود في مفاوضات الهدنة وتبادل الأسرى

آلاف المهجّرين في شارع الرشيد امس (أشرف عمرة/ الأناضول)

قتل العائدين إلى شمال غزة

«حماس» تريد اتفاقاً شاملاً ومرحلياً وبضمانات مكتوبة

السيطرة على القطاع

اعتبر وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس الأحد، أن «التخلي عن الخطوط الحمراء الإسرائيلية وملاحقة حماس من أجل التوصل إلى اتفاق» سيبعد فرصة إعادة المحتجزين. وأضاف: «حان الوقت لتعلم الدروس» والتوجه إلى رفح «واستعادة السيطرة الكاملة» على قطاع غزة.

غزة، حيفا ـ **العربي الجديد**

لا يمل المهجّرون من شمال قطاع غزة من محاولة العودة إلى منازلهم أو ما تبقى منها، في ظل الأوضاع المأساوية التي يعانون منها في مناطق النزوح، لكن محاولاتهم هذه، والتي تجددت أمس الأحد، حيث تجمعوا بالمئات في طوابير طويلة في شارع الرشيد، في ما يشبه العودة الجماعية، تصدى لها الاحتلال بالنار، إذ عمد إلى استهدافهم بالرصاص، وبقصف مدفعي على نحو مباشر، كما فعل مرات ومرات منذ بدء عدوانه على القطاع قبل أكثر من ستة أشهر، ما تسبب في سقوط 5 شهداء على الأقل إلى جانب إصابات عدة. وقرن الاحتلال مجزرته بتجديده التحذير من العودة إلى شمالي القطاع، معتبراً أن المنطقة لا تزال «منطقة حرب» في وقت يصرّ فيه على استخدام عودة المهجّرين ورقة في المفاوضات التي يجريها مع حركة حماس بشأن اتفاق الهدنة وتبادل الأسرى، والتي تستمر في تعثّرها، في ظل الانقلابات التي كررها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على جميع الاتفاقات التي كان يجري التوصل إليها من قبل الوسطاء. ويدفع هذا الأمر «حماس»، التي أعلنت مساء أول من أمس، تسليم ردها على مقترح جديد تسلمته من الوسطاء المصريين والقطريين والأميركيين، إلى التمسك بمطالبها، فيما أفادت تسريبات نقلتها وكالة أسوشييتد برس عن مسؤول مصري وآخر في «حماس»، تحدثا بشرط عدم الكشف عن هويتهما، بأن الحركة طالبت بـ«التزام مكتوب واضح»، بأن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة، الأمر الذي حاول الاحتلال تصويره بأنه «رد سلبي». واستشهد خمسة فلسطينيين، إلى جانب عدد من الجرحى، في إطلاق جيش الاحتلال نيران المدفعية والرصاص على مهجّرين في شارع الرشيد كانوا يحاولون العودة إلى شمالي غزة عن طريق جسر وادي غزة، على شارع الرشيد، وفق وكالة الأناضول، فيما نجح عدد قليل جداً منهم، جميعهم نساء وأطفال في الوصول إلى شمالي القطاع.

وجاءت المجزرة فيما قال جيش الاحتلال إنه لا عودة إلى شمالي القطاع، «لا عن طريق شارع صلاح الدين، ولا عن طريق شارع الرشيد (البحر)». وحذّر المتحدث باسم الجيش للإعلام العربي، أفيخاي أدرعي، في بيان على منصة إكس، الغزيين، بذريعة الحفاظ على سلامتهم، بألا يقتربوا «من القوات (الإسرائيلية) العاملة هناك»، مضيفاً أن «منطقة شمال القطاع لا تزال منطقة حرب، ولن نسمح بالعودة إليها». بموازاة ذلك، تواصلت مجازر الاحتلال، إذ أفادت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، أمس، بأن طائرات الاحتلال قصفت منازل عدة في النصيرات والمغراقة ومدينة الزهراء وسط القطاع، ما أدى لاستشهاد عشرة فلسطينيين، وإصابة 20 آخرين على الأقل. كما أطلقت زوارق الاحتلال ومدفعيته وطيرانه نيرانها على منازل الفلسطينيين غرب دير البلح، وسط القطاع، وغرب مدينة خانيونس، جنوباً، وأحياء مدينة غزة، شمالي القطاع، ما أدى إلى إصابة عدد من الفلسطينيين. وذكرت «وفا» أن ثمانية مواطنين أصيبوا، أمس، جراء قصف طائرات الاحتلال الحربية ثلاثة منازل في مدينة بيت حانون، شمال قطاع غزة. وأضافت أن طفلاً استشهد وأصيب 3 آخرون، إثر سقوط صناديق مساعدات إغاثية أُنزلت من الجو شمال ووسط القطاع. وبلغ عدد الشهداء منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، 33729 شهيداً، وفقاً لوزارة الصحة في غزة أمس، بالإضافة إلى إصابة 76371، في حين لا يزال آلاف الضحايا تحت الأنقاض. وأفادت الوزارة بأن قوات الاحتلال ارتكبت أربع مجازر بحق العائلات في القطاع، أسفرت عن استشهاد 43 مواطناً، وإصابة 62 آخرين، خلال الساعات الـ24 الماضية. وتتصدّر عودة المهجّرين، خصوصاً، مطالب حركة حماس، في المفاوضات بشأن اتفاق هدنة مع إسرائيل. وأعلنت الحركة في بيان على تطبيق تليغرام، مساء أول من أمس السبت، أنها سلّمت للوسطاء في مصر وقطر ردها على مقترح وقف إطلاق النار مع الاحتلال، مجدّدة تأكيدها على «التمسك بمطالبها ومطالب الشعب الفلسطيني». وتتمثل هذه المطالب «بوقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب جيش الاحتلال من كامل قطاع غزة»، وعودة المهجّرين «إلى مناطقهم وأماكن سكناهم، وتكثيف دخول الإغاثة والمساعدات، والبدء بالإعمار». كما شدّدت «حماس» على أنها مستعدة «لإبرام صفقة تبادل جادة وحقيقية للأسرى بين الطرفين». والتقى ممثلو إسرائيل و«حماس»، في السابع من إبريل/ نيسان الحالي، بالعاصمة المصرية القاهرة، مع الوسطاء المصريين والقطريين والأميركيين في جولة جديدة من التفاوض غير المباشر، فيما تلقت الحركة مقترحاً للهدنة، اعتبره القيادي في «حماس» محمود مرداوي، حينها، أنه «يتجاهل وقف إطلاق النار بشكل واضح وصريح، ولا يُقر بضرورة انسحاب إسرائيل من القطاع». وفي وقت لم يجر فيه الكشف عن تفاصيل المقترح، ولا تفاصيل رد «حماس» عليه، نقلت وكالة أسوشييتد برس الأميركية عن مسؤول مصري وآخر في «حماس»، تحدثا بشرط عدم الكشف عن هويتهما، قولهما، أمس، إن الحركة طالبت بـ«التزام مكتوب واضح»، بأن إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة. ويدعو المقترح المقدم للجانبين إلى وقف إطلاق النار لمدة ستة أسابيع، تقوم «حماس» خلالها بإطلاق سراح 40 من بين أكثر من 100 محتجز إسرائيلي لدى الحركة، مقابل إطلاق سراح 900 أسير فلسطيني من السجون الإسرائيلية. وقال المسؤول المصري إن «حماس» تريد «اتفاقاً شاملاً ومرحلياً» يتضمن إنهاء الحرب، وانسحاب إسرائيل من غزة، والاتفاق على إطلاق سراح جميع المحتجزين مقابل عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين. وقال المسؤولان إن ردّ «حماس» شمل زيادة في عدد الأسرى الفلسطينيين الذين تريد الحركة إطلاق سراحهم من إسرائيل، إلى جانب العودة غير المقيدة للفلسطينيين المهجرين إلى شمالي القطاع، عبر الطريقين الرئيسيين بين الجنوب والشمال (أي شارع صلاح الدين). وقال المسؤول المصري إن الوسطاء سيراجعون الرد بعناية قبل الدعوة إلى جولة أخرى من المحادثات.

> مكتب نتنياهو: السنوار لا يريد اتفاقاً ويسعى للتصعيد

> حماس تريد إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى لدى الاحتلال

في المقابل، أعلن جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي (الموساد)، والذي يتولى المفاوضات مع «حماس»، في بيان وزّعه مكتب نتنياهو، أمس، أن رفض «حماس» للمقترح، والذي ادعى أنه «تضمن مساحة كبيرة جداً من المرونة من جانب إسرائيل»، يُظهر أن قائد الحركة في غزة، يحيى السنوار، «لا يريد اتفاقاً إنسانياً ولا عودة الرهائن»، ويسعى إلى «تصعيد شامل في المنطقة». وكان نتنياهو قد اعتبر، أول من أمس، أن «حماس» هي «العائق الوحيد» أمام اتفاق «يتيح الإفراج عن الرهائن»، مشدّداً على أن نقطة الخلاف الرئيسية تتمثل في «نهاية الحرب وانسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة».

رصد

تصعيد الجبهة اللبنانية لا يتأثر بالضربة الإيرانية

شهد جنوب لبنان قصفاً إسرائيلياً عنيفاً بالتزامن مع الهجمات الإيرانية على فلسطين المحتلة، فيما استهدف حزب الله الجولان المحتل

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

رغم القصف العنيف الذي شهدته قرى وبلدات في جنوبي لبنان، طيلة ليل السبت- الأحد، بدت الجبهة اللبنانية، منفصلة نسبياً عن المواجهة المباشرة بين إيران وإسرائيل، إذ لم يُسجل إطلاق صواريخ ومسيّرات من قبل حزب الله اللبناني، أو فصائل أخرى، في سياق الهجمات الإيرانية بالصواريخ والمسيّرات باتجاه الأراضي المحتلة. وبقي تبادل الاستهداف بين الحزب وجيش الاحتلال الإسرائيلي، على الحدود اللبنانية الفلسطينية، في حدوده المعتادة منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وسط تأكيدات لمسؤول في حزب الله أن ما يجري «يبقى في إطار المعركة المضبوطة بالواقع الميداني». مع العلم أن أصوات دويّ انفجارات بعيدة سُمعت في مناطق لبنانية عدة في بعلبك وجنوبي لبنان وصولاً إلى العاصمة بيروت بالتزامن مع الهجمات الإيرانية، كما توقفت حركة الطائرات في مطار رفيق الحريري الدولي، على غرار مطارات في المنطقة، بينما أعيد أمس الأحد، فتح المجال الجوي أمام حركة الطيران في البلاد.

ونعى حزب الله، عصر أمس، أحد عناصره وهو جهاد علي أبو مهدي، من بلدة الخيام في جنوب لبنان، وذلك بعد ساعات من إعلان الوكالة الوطنية للإعلام (حكومية) استشهاد شخص ووقوع عدد من الإصابات (لم تحدد عددها) جراء غارة على بلدة الخيام. يأتي ذلك عقب ليلة ساخنة شهدها الجنوب، بسبب الاعتداءات الإسرائيلية، والتي استمرت حتى ساعات الصباح الأولى، إذ استهدف قصف إسرائيلي، ليل السبت- الأحد، منطقتي الخردلي والخريبة، قرب بلدة الخيام، وأطراف بلدة كفرشوبا، جنوبي لبنان. كما طاول قصف مدفعي بلدات كفركلا والعديسة، وقرى حول حولا ووادي السلوقي، ومحيط دير ميما في دير ميماس ومجرى نهر الليطاني.

وفجر أمس، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي سلسلة غارات عنيفة استهدفت محيط منطقة المتنزهات في جبل صافي، جنوبي لبنان، كما أفيد عن إلقاء الطائرات المغيرة عدداً من الصواريخ الثقيلة في المنطقة، ما تسبب في تحطم الزجاج في عشرات المنازل والمحال في بلدة جباع. كذلك سُجّل انفجار صاروخ قرب مكتب مخابرات الجيش اللبناني بقضاء مرجعيون في بلدة جديدة مرجعيون، فيما نجا المتواجدون داخله.

في المقابل، أعلنت هيئة البث الإسرائيلية، أمس، رصد إطلاق 28 صاروخاً من لبنان على هضبة الجولان السورية المحتلة، مضيفة أنه «لم تقع أضرار أو إصابات»، وأن الجيش الإسرائيلي هاجم مصدر النيران. من جهة أخرى، استهدف قصف جوي إسرائيلي، أمس، موقعاً تابعاً لحزب الله، في منطقة بين النبي شيت وسرعين قرب بعلبك، شرق لبنان، ومبنى مؤلفاً من طبقتين تابعاً للحزب»، وفق ما أكّد مصدر من الحزب، لوكالة فرانس برس. وذكرت الوكالة الوطنية للإعلام الرسمية أن «غارة جوية معادية استهدفت أحد المباني في بلدة النبي شيت ودمرته». من جانبه، قال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي للإعلام العربي أفيخاي أدرعي، على منصة إكس، إن طائرات حربية أغارت أمس «على موقع مهم لصناعة الوسائل القتالية» تابع لحزب الله، «في منطقة النبي شيت بالعمق اللبناني»، وذلك رداً على عمليات الإطلاق التي خرقت الحدود من الأراضي اللبنانية باتجاه شمال الجولان.

> نعى حزب الله أحد عناصره من بلدة الخيام الجنوبية

امام المبنى الذي دمّرته إسرائيل في النبي شيت امس (فرانس برس)

جاء ذلك بعد ساعات من إعلان الحزب تنفيذ قصف بعشرات الصواريخ وعلى مرحلتين، استهدف مواقع عسكرية إسرائيلية في هضبة الجولان السوري المحتل. وأعلن الحزب، ليل السبت - الأحد، استهداف مواقع في ثكنة كيلع، ونفح، ويردن، في هضبة الجولان بصواريخ كاتيوشا، في حين شدّد على أن «الاستهداف أتى دعماً لشعبنا الفلسطيني الصامد في قطاع غزة، وإسناداً لمقاومته»، و«رداً على اعتداءات العدو الإسرائيلي على القرى والبلدات» اللبنانية. من جانبه، أبلغ رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، في بيان أمس، الوزراء أنه بصدد الدعوة إلى جلسة طارئة لمجلس الوزراء اليوم الاثنين، للبحث في التطورات الراهنة. إلى ذلك، اعتبر النائب حسن عزالدين، وهو عضو كتلة الوفاء للمقاومة التابعة للحزب، أنه «بعد تمادي العدو في استهدافه بعض المناطق اللبنانية، أصبحت ردود المقاومة واستهدافاتها أكثر نوعية وتطوراً وأبعد مدى وأكثر عدداً واستخداماً لسلاح متطور له فعالية وتأثير، فضلاً عن أن الأهداف التي يتم اختيارها باتت أكثر أهمية ونوعية، علماً بأن هذا التمادي الذي نراه من خلال استهداف العدو لبعلبك وغيرها من المناطق، يبقى في إطار المعركة المضبوطة بالواقع الميداني».

الحدث

تواصلت هجمات المستوطنين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، بقرى في رام الله ونابلس والقدس، وأدت تلك الجرائم منذ يوم الجمعة إلى ارتقاء شهيدين وعشرات الجرحى

يوم ثالث من جرائم المستوطنين

خطف وتهجير وإحراق منازل ومركبات في الضفة

رام الله ـ **العربي الجديد**
القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

لليوم الثالث على التوالي، كانت الضفة الغربية المحتلة تتعرض أمس الأحد لحملة المستوطنين الدموية، والحرائق التي أضرموها بممتلكات المواطنين ومنازلهم في بلدات وقرى فلسطينية، ولا سيما في محافظتي رام الله ونابلس، وذلك بذريعة اختفاء، ثم إعلان مقتل المستوطن القاصر، بنيامين أشيمير، من مستوطنة ملاخي هشالوم، قرب رام الله. ومنذ يوم الجمعة الماضي، يواصل المستوطنون هجماتهم بحماية قوات الاحتلال، على عدة قرى وبلدات جنوب نابلس، في دوما، وبورين، وقريوت، وقصرة، وبيت فوريك، وعلى شمال وشرق رام الله، في المغير، وبيتين، ودير جرير، وسلواد، وعين سينيا، وأبو فلاح، وبرقة، وعطارة، والمزرعة الغربية. وأدت الهجمات إلى ارتقاء شهيدين اثنين، حتى مساء أمس، إلى جانب عشرات الإصابات وإحراق عشرات السيارات والمنازل، ليرتفع عدد الشهداء في الضفة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إلى 464 شهيداً، برصاص الاحتلال والمستوطنين، كذلك أُصيب أكثر من 4800.

وأصيب شاب فلسطيني بجروح بالرصاص، قبل ظهر أمس، خلال مواجهات بين الشبان من جهة وقوات الاحتلال الإسرائيلي من جهة أخرى، قرب قرية كفر مالك شرق رام الله. وذكر الناشط خالد بعيرات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن مستوطنين بحماية قوات الاحتلال، هاجموا عمالاً في منطقة عين سامية، في كفر مالك، ما أدى إلى اندلاع مواجهات. من جهتها، أشارت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) إلى أن مستوطنين اختطفوا العامل ماهر الدرباني خلال الاقتحام. كذلك أكدت وزارة الصحة الفلسطينية في بيان صحافي أمس، وصول إصابة حرجة برصاص قوات الاحتلال، إلى مجمع فلسطين الطبي في مدينة رام الله، من بلدة المغير. وأصيب شاب فلسطيني بجروح خلال مواجهات اندلعت مع قوات الاحتلال في بلدة المزرعة الشرقية.

وأغلقت قوات الاحتلال، أمس، مدخلَي المغير الرئيسيين، فيما هاجم مستوطنون، وفق «وفا»، رعاة الأغنام في منطقة الخليلة، قرب المغير، ورشقوا الرعاة بالحجارة. وذكرت أن حصيلة عدوان المستوطنين على المغير، ارتقاء الشهيد جهاد أبو عليا (25 عاماً) يوم الجمعة الماضي، إضافة إلى 45 إصابة باعتداءات المستوطنين المسلحين، وإحراق 91 منزلاً وحظيرة ومركبة.

وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت المغير، يومي الجمعة والسبت عدة مرات. ودهمت، أول من أمس، منازل عدد من رعاة الأغنام وأجرت تحقيقات ميدانية معهم، فيما اندلعت مواجهات خلال الاقتحام. وفي وقت سابق السبت، أصيب ستة مواطنين، بالرصاص الحي، أحدهم بجروح حرجة في الرأس، في هجوم مستوطنين على القرية، أحرقوا خلاله عدداً من المنازل والمركبات، وأحرقوا أيضاً مركبة إطفاء كانت متوجهة لإخماد النيران. في موازاة ذلك، استشهد الفتى عمر أحمد عبد الغني حامد (17 عاماً) من قرية بيتين، مساء أول من أمس، برصاص المستوطنين الذين هاجموا القرية، فيما شُيّع أمس الأحد، بمشاركة شعبية وفصائلية.

وشهدت الضفة والقدس، ليل السبت - الأحد، هجمات للمستوطنين، طاولت قرية جبع، شمال شرق القدس، ومفترق الطنيب غرب نابلس شماليّ الضفة، وحاجز عورتا العسكري المقام جنوب نابلس. واقتحم مستوطنون خلة البلوطة قرب مجمع غوش عصيون الاستيطاني، جنوب بيت لحم، كذلك اعتدى مستوطنون آخرون على مساكن الفلسطينيين في منطقة عين الحلوة بالأغوار الشمالية الفلسطينية، وأشعلوا النيران فيها. وهاجم مستوطنون، مساء السبت، قرية مغاير العبيد بمسافر يطا جنوب الخليل، وأخلوا سكانها قسراً من مساكنهم تحت تهديد السلاح. وشملت الاعتداءات أيضاً قرية دوما جنوب نابلس، وقرية حارس، في محافظة سلفيت، وقرية راس كركر، غرب رام الله.

> 464 شهيداً في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر

> أكثر من مائة مستوطن اقتحموا باحات المسجد الأقصى

في موازاة ذلك، اقتحم أكثر من مائة مستوطن، أمس الأحد، باحات المسجد الأقصى بحراسة وحماية خاصة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي التي عززت من وجودها بالتزامن مع هذه الاقتحامات، حيث هذه المرة الأولى التي يُقتحَم فيها المسجد منذ نهاية شهر رمضان، الأسبوع الماضي. وقال محمد الأشهب من دائرة الإعلام والعلاقات العامة في إدارة الأوقاف الإسلامية في القدس، في حديث لـ«العربي الجديد»: «إن نحو 130 مستوطناً شاركوا باقتحامات الجولة الأولى من الاقتحامات ونتوقع مشاركة أعداد أكبر من المستوطنين». وأشار إلى أن هذه الاقتحامات تأتي في سياق الاقتحامات اليومية للمسجد الأقصى، التي كانت قد توقفت جزئياً خلال شهر رمضان. وكانت جماعات يهودية متطرفة قد دعت إلى اقتحامات موسعة للأقصى، أمس، رداً على منع عناصرها من اقتحام المسجد في الأيام العشرة الأخيرة من شهر رمضان، فيما دعت حراكات شبابية مقدسية ومرجعيات دينية إلى تكثيف الوجود في الأقصى، طوال أيام الأسبوع، وعلى مدى مواعيد الصلوات.

ودانت وزارة الخارجية الفلسطينية، في بيان أمس الأحد، «انتهاكات وجرائم مليشيات المستعمرين وعناصرها المسلحة ضد الفلسطينيين العزل في القرى والبلدات والمخيمات والمدن الفلسطينية» بتشجيع ودعم «من المستوى السياسي في دولة الاحتلال». ودعت «المحكمة الجنائية الدولية بسرعة إلى إصدار مذكرات توقيف بحق غلاة المستعمرين ومن يقف خلفهم»، وتقديمهم للعدالة الدولية.

في غضون ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال، أمس، بلدة المزرعة الشرقية، شمال غرب رام الله، ودهمت منازل مواطنين، فيما أجرت عمليات تحقيق ميداني. كذلك أغلقت، صباح أمس، المداخل الرئيسية لبلدتي ترمسعيا وسنجل، شمال شرق رام الله، في أعقاب إعلان الاحتلال إصابة مجندة إسرائيلية بجروح في عملية إطلاق نار في المنطقة. وأفادت شرطة الاحتلال، فجر أمس، بأن المصابة الإسرائيلية قرب قرية سنجل، جراء إطلاق نار تجاه قوة إسرائيلية، مجندة في حرس الحدود، وإصابتها طفيفة، مضيفة أن القوات تمشط المنطقة، بحثاً عن المنفّذ. يُذكر أن سنجل قد تعرضت، أول من أمس السبت لهجمات واسعة من قبل مستوطنين. إلى ذلك، تواصلت الاعتقالات في الضفة أمس. وقالت مصادر أمنية لـ«وفا»، إن قوات الاحتلال اعتقلت الطالب في الجامعة العربية الأميركية مصطفى سليمان خليل أبو الرب، من قرية صير، جنوب جنين، على حاجز عسكري قرب الفارعة بمحافظة طوباس.

مواطنة فلسطينية داخل منزلها الذي احرقه مستوطنون في قصرة امس (مجدي محمد/ اسوشييتد برس)

تقرير

المليشيات الإيرانية في سورية تستنفر وتعيد تمركزها

أعادت المليشيات الإيرانية في سورية تموضعها عسكرياً، خوفاً من أن تقوم إسرائيل باستهدافها

غازي عنتاب ـ **محمد أمين**

ما تزال المليشيات الإيرانية المنتشرة في مناطق سيطرة النظام في سورية بحالة استنفار كامل، بعد ساعات من توجيه طهران ضربات جوية ضد إسرائيل، رداً على مقتل عدد من قادة الحرس الثوري الإيراني بهجوم على مقر القنصلية في العاصمة السورية دمشق مطلع الشهر الحالي. ووفق شبكات إخبارية ومصادر محلية، فإن المليشيات في محافظة دير الزور أخلت، أمس السبت، مقراتها كافة في المدن الرئيسية في المحافظة. وأشارت إلى أن عناصرها انتشرت في شوارع مدن دير الزور والميادين والبوكمال قبيل الهجمات الإيرانية بطائرات مسيّرة وصواريخ منتصف ليل السبت- الأحد على مواقع داخل إسرائيل. وأكدت المصادر، لـ«العربي الجديد»، أن هذه المليشيات ما تزال بحالة استنفار كامل تحسباً لتفاقم الأوضاع، مشيرة إلى أن هذه المليشيات «مرتبكة» وتخشى من ضربات إسرائيلية واسعة النطاق كتلك التي جرت أواخر مارس/آذار الماضي، وطاولت العديد من مواقعها وتسببت في مقتل العشرات من القادة والعناصر.

من جانبه، بيّن المرصد السوري لحقوق الإنسان، في بيان أمس الأحد، أن هناك استنفاراً كاملاً للمليشيات الإيرانية داخل سورية، مشيراً إلى أن بعض الصواريخ التي أطلقت مساء السبت باتجاه الجولان السوري المحتل خرجت من مناطق انتشار حزب الله اللبناني جنوب غرب دمشق، وليس فقط من داخل الأراضي اللبنانية.

وفي السياق، قال فراس علاوي، مدير مركز الشرق نيوز الذي ينقل أخبار شرق سورية، في حديث مع «العربي الجديد»، إن المليشيات الإيرانية «أعادت تموضعها في محافظة دير الزور قبيل الهجمات»، مشيراً إلى أنها غيرت تشكيلاتها وزادت من المليشيات المحلية التي تمركزت على الضفة الجنوبية من نهر الفرات مقابل القواعد الأميركية شمال النهر. وأعرب علاوي عن اعتقاده أن المليشيات الإيرانية والمحلية التابعة لها «ستبقى بحالة استنفار كامل ما دام هناك تصعيد إيراني مع إسرائيل، حتى لو كان إعلامياً». واستبعد علاوي حصول تصعيد إيراني أميركي في شرق سورية إلا في حالة تعرض المليشيات لهجمات واسعة النطاق، مضيفاً أنه في حال مهاجمة تل أبيب أهدافاً إيرانية في محافظة دير الزور سيكون الرد على القواعد الأميركية في ريف دير الزور الشرقي شمال نهر الفرات، ولكن ضمن السياق المنضبط للتصعيد. وجاءت الضربات الإيرانية للجانب الإسرائيلي بعد أسبوعين من هجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق، أدى إلى مقتل 13 شخصاً، بينهم اللواء محمد رضا زاهدي، المسؤول في «فيلق القدس»، التابع للحرس الثوري الإيراني عن لبنان وسورية، والجنرال محمد هادي حاج رحيمي، في أكبر ضربة للوجود العسكري الإيراني في سورية منذ بدء تدخل طهران لصالح النظام عقب بدء الثورة ضده في ربيع عام 2011.

> استبعد فراس علاوي تصعيداً إيرانياً أميركياً في شرق سورية

وينشر الحرس الثوري الإيراني عشرات المليشيات في أغلب مناطق النظام السوري، بيد أن الثقل الرئيسي لها يتمركز في محافظة دير الزور شرقي سورية وفي مدينة تدمر بقلب البادية السورية وفي محيط مدينة دمشق، خاصة في منطقة السيدة زينب، وفي مقرات الفرق العسكرية التابعة للنظام، ومراكز «البحوث العلمية العسكرية»، وفي ريف درعا غير بعيد عن الحدود السورية الأردنية وفلسطين المحتلة. ولطالما تعرضت هذه المليشيات لضربات من الطيران الإسرائيلي ومن مقاتلات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، في محاولات للحد من نفوذها في سورية. إلا أن الجانب الإيراني ما يزال يعزز هذه المليشيات التي تعد العنوان البارز لنفوذه الكبير في سورية.

وبحسب المحلل العسكري في مركز «جسور» للدراسات رشيد حوراني، فإن «المليشيات الإيرانية المنتشرة في سورية غائبة عن المشاركة في العمليات ضد الجانب الإسرائيلي، لمجموعة من الأسباب المتنوعة والمتداخلة». وأوضح، في حديث مع «العربي الجديد»، أن أبرز هذه الأسباب يعود لأن إيران تريد المحافظة على الدرجة التي وصل نفوذها إليه في سورية، وتدرك أن أي هجوم انطلاقاً من الأراضي السورية سيعرّضها لضربات بمستوى ضربة القنصلية، والتي كانت السبب المباشر في التصعيد. وأشار حوراني إلى أن الجانب الروسي لا يسمح للنظام وللمليشيات الإيرانية التي تسانده وتدعم قواته، بالرد على الجانب الإسرائيلي، لتحكمه في القرار العسكري في سورية بشكل كامل، فضلاً عن أن موسكو أنشأت مؤخراً نقاط مراقبة جنوب سورية على طول الحدود مع إسرائيل، للتحكم بشكل أكبر في هذه المليشيات ومراقبتها عن كثب. وبيّن أن الساحة السورية «باتت مكشوفة تماماً للجانب الإسرائيلي»، موضحاً أن تل أبيب لديها بنك أهداف دقيق للمواقع والقواعد الإيرانية في سورية واستهداف القنصلية الإيرانية ومقتل المستشارين العسكريين فيها بضربة جوية خير دليل على ذلك.

شرق غرب

فرقاطة روسية تدخل البحر المتوسط

قالت وزارة الدفاع الروسية، أمس الأحد، إن فرقاطة تابعة للبحرية الروسية مزودة بصواريخ كينجال، فرط الصوتية، قد دخلت البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس. وأضافت أن السفينة مارشال شابوشنيكوف ستواصل أداء المهام الموكلة إليها بموجب خطة استكشافية، فيما كانت قد غادرت، منذ أكثر من أسبوع، المحيط الهادئ وتوجهت إلى البحر الأحمر خلال رحلتها البحرية الطويلة.

(رويترز، العربي الجديد)

شولتز أمام مناقشات صعبة في الصين

استهل المستشار الألماني أولاف شولتز (الصورة)، جولته في الصين التي وصلها أمس الأحد برفقة وفد كبير من الوزراء ورجال الأعمال، بزيارة مدينة تشونغتشينغ الصناعية، وفق وسائل الإعلام الرسمية الصينية، وذلك في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين برلين وبكين. وتستمرّ الزيارة ثلاثة أيام، فيما يُتوقّع أن تكون المناقشات صعبة، إذ سيشكل ملفا الاقتصاد وأوكرانيا محور المحادثات.

(فرانس برس)

ترامب يمثل أمام المحكمة اليوم

ينتظر أن يمثل الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، اعتباراً من اليوم الاثنين أمام محكمة في مانهاتن في نيويورك، لمحاكمته في قضية دفع مبلغ 130 ألف دولار لممثلة الأفلام الإباحية السابقة ستورمي دانيالز كي تتستّر على علاقة جنسية معه قبل 10 سنوات، وذلك في الأيام الأخيرة من حملته الانتخابية التي فاز فيها في 2016. وأما المدعي العام ألفين براغ فالأمر يمثل تزويراً انتخابياً لأن الهدف من العملية كان التستر على معلومات قد تضر بالمرشح الجمهوري. ويواجه فيها حكماً بالسجن مدة تصل إلى أربع سنوات.

(فرانس برس)

لا دوافع أيديولوجية لحادث الطعن في سيدني

استبعدت شرطة سيدني الأسترالية، أمس الأحد، أن يكون الإرهاب أو الأيديولوجية دافعاً لهجوم الطعن في مركز ويستفيلد بوندي جانكشن التجاري، أول من أمس السبت، والذي أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة 12 آخرين على يد رجل يدعى جويل كوتشي، قتلته قوات الأمن. وقال مساعد مفوض الشرطة، أنتوني كوك، إن الرجل معروف لدى الشرطة في كوينزلاند، وقد تبيّن أنه كان يعاني من مشاكل في الصحة النفسية.

(رويترز)

قراصنة صوماليون يفرجون عن سفينة

ذكر اثنان من القراصنة الصوماليين، من دون الكشف عن هويتهما، لوكالة رويترز أمس الأحد، أنه تم إطلاق سراح السفينة المخطوفة من قبل عشرات القراصنة قبالة سواحل الصومال، منذ شهر، بعد دفع فدية قدرها 5 ملايين دولار أميركي. وأكدت مجموعة «كي أس أر أم» (KSRM) المالكة للسفينة «أم في عبد الله»، والتي كانت ترفع العلم البنغلادشي وعلى متنها طاقم من 23 فرداً، أنها تفاوضت مع خاطفي السفينة، التي تحمل أكثر من 55 ألف طن من الفحم، وأبحرت إلى دبي أمس.

(رويترز، فرانس برس)

قضية

بعد مرور عام على اندلاع حرب السودان، لم يحسم أي من طرفيها، الجيش وقوات الدعم السريع، الوضع عسكرياً لصالحه. غير أن الحرب حملت متغيرات في الربع الأخير من عامها الأول

عام من حرب السودان
تبدل خريطة السيطرة بلا حسم عسكري

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

رست الحرب في السودان، بعد عام على اندلاعها في 15 إبريل/نيسان 2023، على تقاسم طرفيها، الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، مناطق السيطرة في البلاد، مع إخفاق أي منهما في تحقيق نصر نهائي وحاسم. ويصادف، اليوم الاثنين، مرور عام كامل على حرب السودان التي انطلقت شرارتها في العاصمة الخرطوم، ومدينة مروي في الولاية الشمالية، قبل أن تتأثر بها مباشرة، ولو لأوقات قصيرة، 14 ولاية من جملة 18 ولاية، هي العدد الكلّي لولايات السودان. اليوم، وبعد مرور عام، تتوزع خريطة السيطرة في الولايات المختلفة، لكنها لم تسفر عن أي حسم واضح وهو ما لا يتوقع أن يتحقق أيضاً مع دخول المعارك عامها الثاني، ليبقى التعويل على تسوية تعيد طرفي الحرب إلى طاولة المفاوضات، بما قد يتيح التوصل إلى حل سياسي بعدما فشلت جولات تفاوض عدة أجريت على فترات متقطعة طيلة عام كامل في تحقيق أي اختراق. مساحة ولاية الخرطوم تزيد عن 22 ألف كيلومتر مربع، ويسكنها أكثر من 10 ملايين نسمة، وتقع في وسط السودان وأكثر ميلاً إلى الجزء الشمالي الغربي للبلاد. تتكون الولاية من 3 مدن رئيسية، هي الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري، وزعت لاحقاً على 7 محليات (محافظات). اشتعلت حرب 15 إبريل 2015 من المدينة الرياضية، جنوب الخرطوم، وسرعان ما انتشرت في كل المناطق العسكرية بالأسلحة الثقيلة والخفيفة وسلاح الطيران، ليمتد الحريق إلى داخل الأحياء في العاصمة. وباكراً، استحوذت قوات الدعم السريع على أهم المواقع الاستراتيجية في الخرطوم، مثل مطار الخرطوم والقصر الرئاسي والوزارات والجزء الجنوبي من مقر قيادة الجيش السوداني ومقر الاستخبارات العامة، عدا منطقة وسط الخرطوم، ثم وسّعت هذه القوات عملياتها لتسيطر على مقر اللواء الاستراتيجي ومقر مصرف السودان المركزي، غرب مدينة الخرطوم، كما هيمنت على كل مداخل مدينة الخرطوم، وعلى غالبية الجسور التي تربط المدن بعضها ببعض. وفي مدينة الخرطوم أيضاً، استحوذت «الدعم السريع» في أسابيع لاحقة، على مجمع اليرموك لتصنيع السلاح وعلى مقر قيادة الاحتياطي المركزي التابع للشرطة، وعلى منطقة جبل أولياء العسكرية. وبعد مرور عام من الحرب، تبدو مدينة الخرطوم تحت قبضة قوات الدعم السريع بالكامل عدا منطقتين فقط لا يزال الجيش ممسكاً بهما رغم تعدد الهجوم عليهما وحصارهما عشرات المرات، وهما مقر القيادة العامة في وسط الخرطوم، المحصن بجدار اسمنتي سميك، ومقر سلاح المدرعات في منطقة الشجرة، جنوب الخرطوم. وحتى خلال الأسابيع الماضية ومع تقدم الجيش في العديد من المناطق واستعادته زمام المبادرة، لم ينفذ أي عمليات عسكرية في مدينة الخرطوم ما عدا غارات جوية على تمركزات قوات الدعم السريع. في أم درمان، العاصمة التاريخية، مُنيت قوات الدعم السريع خلال الأيام الأولى للحرب، بخسارة كبيرة وصلت لنحو 4800 من جنودها في يوم واحد، وذلك في مناطق شمال أم درمان، حيث قاعدة وادي سيدنا العسكرية والتي منها تنطلق القوة الضاربة للجيش، سلاح الطيران. وبالتالي، ظلت المنطقة من وادي سيدنا أقصى شمال أم درمان وحتى بداية أحياء الثورات جنوباً، تحت نفوذ الجيش، في المقابل، سيطرت «الدعم السريع» على أحياء أم درمان القديمة ومقر الإذاعة والتلفزيون، وأحياء الموردة والعباسية وغيرها من الأحياء الغربية لمدينة أم درمان، وفرضت لأشهر حصاراً على مقر سلاح المهندسين إلى شمبات قبل قصفه وتدميره جزئياً. كذلك تهيمن قوات الدعم شرقاً على المناطق في جنوبي المدينة، فرضت قوات الدعم السريع نفوذها على المنطقة بأحيائها ومقراتها الحكومية، علماً أن الجيش جعل من منطقة شمال أم درمان مدخلاً لإمداده الرئيسي بينما جعلت قوات الدعم السريع مناطق غرب أم درمان مدخلاً لخط إمدادها الممتد حتى الحدود مع تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. خلال الشهرين الماضيين، استعاد الجيش السوداني زمام المبادرة في مدينة أم درمان وذلك بدخول مسيّرات إيرانية حديثة، وتحديث كل منظومته التسليحية، وزيادة عدد قواته المقاتلة بانضمام متطوعين جدد، فقاد عمليات في أم درمان، أمّن فيها بشكل كامل خطّ إمداده وفرض الأمن في الأحياء الشمالية وتقدم وسيطر على كل أحياء أم درمان القديمة. وكانت القفزة الكبرى حتى الآن فتح الطريق الرابط بين منطقة وادي سيدنا وسلاح المهندسين، في السادس عشر من فبراير/شباط الماضي. بعدها ركز الجيش على جهة الغرب ليحرّر عدداً من أحياء امبدة، ثم حقّق ضربة أخرى ضد قوات الدعم السريع، بتحرير مقر الإذاعة والتلفزيون في الثاني عشر من مارس/آذار الماضي، وتقدم أكثر لجهة الجنوب ليكون مسيطراً على ما لا يقل عن 70 في المائة من مساحة مدينة أم درمان. الضلع الثالث لولاية الخرطوم، هو مدينة الخرطوم بحري، وواضح فيها تفوق قوات الدعم السريع التي استحوذت عليها منذ اليوم الأول وحتى الأشهر الأولى بنسبة كبيرة فيما صمد سلاح الإشارة التابع للجيش السوداني. وشمال المدينة، سيطرت قوات الدعم السريع على «الجيلي»، أكبر مصفاة لتكرير البترول في البلاد وعلى مواقع عسكرية أخرى باستثناء منطقة عسكرية في الكدرو ومعسكر للجيش في منطقة حطاب، كما تستحوذ قوات الدعم السريع على كبري (جسر) الحلفا، وكانت تتحكم كذلك بكبري شمبات قبل قصفه وتدميره جزئياً. كذلك سيطرت قوات الدعم السريع على مقر اللواء 31 في مدينة بابنوسة، التي فرغت من سكّانها، ويبسط الجيش السيطرة على أكبر مقراته في المدينة، مقر الفرقة 22، كما انكسرت كل العمليات الهجومية لقوات الدعم السريع لطرد الجيش. أما مدينتا غبيش وأبو زبد، فهما بيد «الدعم». الولاية الثالثة هي جنوب كردفان، وفيها تشتعل أصلاً حرب بين الجيش والحركة الشعبية شمال بزعامة عبد العزيز الحلو منذ عام 2011. ومع بدء الحرب استحوذت قوات الدعم السريع على مدينة الدبيبات، وتصدى الجيش والحركة الشعبية لمنعها من الاستيلاء على مدينة الدلنج، ثاني كبريات مدن الولاية.

قوات من الجيش في القضارف، اغسطس الماضي (فرانس برس)

الجزيرة

ولاية الجزيرة هي الأولى من حيث الأهمية الاقتصادية، وتمتاز بموقع استراتيجي وسط السودان، وتضم كافة ولايات البلاد بعدد من المحاصيل الزراعية المنتجة في مشروع الجزيرة، أكبر مشروع زراعي في أفريقيا. الولاية واحدة من 3 ولايات اندلعت فيها الحرب منذ البداية، حيث تحركت القوة التي هاجمت المدينة الرياضية من منطقة عسكرية بمنطقة الباقير المتاخمة لولاية الخرطوم. وبعد ساعات من ذلك بسطت قوات الدعم السريع النفوذ على الباقير، وهي من أهم مداخل ولاية الخرطوم الشرقية. وبعد أسبوع واحد، تغولت قوات الدعم أكثر عن طريق الخرطوم - ود مدني لتصل إلى مناطق النوبة والسعودية ومدينة جياد الصناعية، وهي جزء من المنشآت التابعة لهيئة التصنيع الحربي، ثم سيطرت على مناطق أخرى بمحلية الحصاحيصا. وفي 18 ديسمبر/كانون الأول الماضي، شنّت قوات الدعم هجوماً على عاصمة الولاية، ود مدني، وانسحب أمامها الجيش بعد يوم واحد من بدء الهجوم، لتستكمل قوات الدعم سيطرتها على كامل تراب الولاية باستثناء مدينة المناقل وما حولها، غرب الولاية. وهي المدينة التي انسحبت إليها وحدات من الجيش وأقامت ارتكازات ومعسكرات فيها. ورأت بعد ذلك قيادة الجيش في المناقل، موقعاً استراتيجياً ونقطة انطلاق بعد التقاط الأنفاس لتحرير ود مدني من قبضة «الدعم السريع»، ولتأمين ولايتي النيل الأبيض وسنار.

كيف تحولت موازين القوى؟

لم يكن الجيش السوداني في أحسن حالاته حتى الربع الثالث من عام الحرب، حيث أظهر ضعفاً في التكتيك والمناورة، وضعفاً في التسليح، مقارنة بأسلحة قوات الدعم السريع، كما ظهر بشكل واضح التفوق العددي لقوات الدعم، عدا التفوق في خطوط إمداد مفتوحة على أكثر من منطقة وأكثر من دولة، حيث استخدم الجيش طوال تلك الفترة تكتيك الدفاع مقابل الهجوم المتواصل من «قوات الدعم». لكن وخلال الربع الأخير، استعاد الجيش زمام المبادرة وأعاد ترتيب صفوفه، وزاد عديده، وظهرت أسلحة جديدة له كما غيّر كثيراً من خططه الحربية. يقول الفريق بحري فتح الرحمن محي الدين، وهو قائد سابق لقوات البحرية السودانية، إن الحرب مع مطلع عامها الثاني تقترب من نهايتها، والنتيجة لصالح الجيش، وذلك خلال شهرين على الأقل، مبيناً أن الجيش استخدم تكتيكاً واستراتيجية عالية المستوى، خصوصاً في الفترة الأخيرة، استندت على تدمير قدرات العدو تدريجياً، والحفاظ على قوته وتقليل نسبة الخسائر، وامتصاص هجوم ما سماها مليشيا الدعم السريع المتكررة على المواقع العسكرية، عدا إعادة تأهيل القوات الجوية وسلاح المدفعية بغرض تحقيق أكبر تدمير في جهة العدو. وبرأي محي الدين، الذي تحدث لـ«العربي الجديد»، فإن المرحلة الحالية للجيش تشمل التخطيط لتحرير الخرطوم والجزيرة والتوجه بعد ذلك نحو كردفان ودارفور، وفيهما ستكون الحرب مكشوفة وليس حرب مدن كما حدث في العام الأول، علماً أن الحرب المكشوفة أسهل بكثير، حسب تقديره، من حرب المدن. ويضيف الفريق فتح الرحمن محي الدين، أن الطائرات المسيّرة أدت دوراً فاعلاً في ترجيح كفة الجيش، كما أدت القوات الجوية دوراً حاسما في المعارك، بمثل ما حدث لسلاح المدفعية الذي كان دقيقا في تحديد أهدافه عبر إحداثيات «جي بي سي» (نظام التموضع العالمي) والأقمار الاصطناعية. أما اللواء المتقاعد صلاح الدين عيساوي، مستشار قوات الدعم السريع، فيعزو عدم حسم أي من الطرفين للمعركة إلى وجود توازن في القوى بامتلاك «الدعم» لقوات برّية ضاربة وتفوق عددي مقابل امتلاك الجيش لسلاح الطيران وقوات جوية ساعدته فيها دول مثل أوكرانيا التي بعثت بأسلحة متطورة وخبراء، بينما سلّمته إيران طائرات مسيرة، ما حدّ من النهاية من قدرات قوات الدعم، على حد تعبير عيساوي. ويبيّن عيساوي أن تحديد المواطنين بواسطة الجيش كان له أثر أيضا رغم ما فيه من مخاطر ستظهر مستقبلاً، لكنه عيساوي، يبدي رفضه، في حديثه لـ«العربي الجديد»، لفرضية إلحاق هزيمة كاملة بـ«الدعم السريع»، لأن هذه القوات لا تزال تُمسك بمواقع عسكرية استراتيجية مهمة. أما الخبير العسكري، عمر ارباب، فيرى أن طريق الحسم العسكري النهائي، لم يكن متاحاً في العام الأول ولن يكون متاحاً أيضاً في العام الثاني، مبيناً أن الحرب ذاتها عبارة عن وسيلة لتحقيق موقف تفاوضي جيد لا أكثر.

الولاية الشمالية ونهر النيل

الولاية الشمالية المتاخمة لمصر، هي الأكثر أمناً، ويسيطر عليها الجيش. المعارك التي شهدتها الولاية في الأيام الأولى من الحرب، حصلت داخل قاعدة مروي العسكرية وانتهت بتبادل الطرفين الكرّ والفرّ فيها، قبل أن تنسحب قوات الدعم السريع نهائياً من الولاية، أما ولاية نهر النيل، فهي أيضاً لا تزال تحت هيمنة الجيش السوداني، وتعد واحدة من نقاط إمداده في الخرطوم، كما أن الولاية شهدت حملات استنفار واسعة للمدنيين.

غوتيريس يريد وقفاً لإطلاق النار

قال ستيفان دوجاريك، المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس (الصورة)، في بيان، إن الأخير يجدد دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار في السودان. كما أبدى قلقه إزاء تصاعد التوترات بين الجماعات المسلحة في الفاشر، شمال دارفور، «وهي منطقة على شفا المجاعة بالفعل». كما توقف عند تقارير تشير إلى أن الهجوم على الفاشر قد يكون وشيكا. مع العلم أن قوات الدعم السريع تنفذ هجمات متقطعة هناك.

دارفور

إقليم دارفور، غرب السودان، أكبر الأقاليم السودانية من حيث المساحة والسكان، وظلّ طوال العقود الثلاثة الماضية محل توتر ونزاعات وحروب مستمرة، وفيه النواة الأولى لقوات الدعم السريع من تجميع مليشيات قبلية سلّحها نظام الرئيس المعزول عمر البشير ليواجه بها تمرداً عسكرياً في الإقليم قادته حركات مسلحة، وتوسعت «الدعم السريع» بعد ذلك وشرعن النظام السابق لوجودها بقانون أجازه برلمان البشير في عام 2017. ومنذ الأيام الأولى، انتقلت الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى إقليم دارفور الموزع إدارياً على 5 ولايات هي شمال دارفور، وسط دارفور، وجنوب دارفور، وغرب دارفور، وشرق دارفور، وفي مدينة الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور. وتصاعدت وتيرة المعارك التي أخذت بعداً إثنيا بين العرب والمساليت، حتى وصلت أوجها منتصف يونيو/حزيران الماضي، حيث لقي والي الولاية خميس عبد الله أبكر مصرعه على أيدي قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها، لتصنف الجريمة مع جرائم أخرى كجرائم حرب وإبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية ارتكبتها قوات «الدعم السريع» بحسب ما تقول منظمات دولية، وأدت لمقتل 12 ألف شخص في أيام قليلة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، سقطت مقرات الجيش في ولاية غرب دارفور لتذهب السيطرة بالكامل إلى قوات الدعم السريع. السيناريو ذاته تكرّر بسقوط مقر فرق والية ومناطق عسكرية تابعة للجيش السوداني في كل من ولايات شرق دارفور ووسط دارفور وجنوب دارفور، وبينما كانت هيمنة «قوات الدعم» على الأخيرة، جنوب دارفور، هي الأعنف حيث شهدت معارك ضارية استمرت لأسابيع. أما ولاية شمال دارفور، فإن قوات الدعم السريع استحوذت على عدد من مدنها وقراها مثل كبكابية وكتم، في حين فشلت حتى اليوم في دخول مدينة الفاشر عاصمة الولاية، التي تتعرض باستمرار لمحاولات اقتحام من «الدعم السريع». وأكثر ما يُبقي صمود المدينة، هو تحالف الجيش مع حركات مسلحة موقعة على اتفاق سلام مع الحكومة، ومساع أخرى قام بها زعماء القبائل والقيادات المجتمعية لحقن الدماء في المدينة.

كردفان

إقليم كردفان، وسط غرب البلاد، يتكون من ثلاث ولايات: شمال كردفان، جنوب كردفان، وغرب كردفان. ومنذ اليوم الأول للحرب، شهدت عاصمة ولاية شمال كردفان، مدينة الأبيض، معارك طاحنة بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث سعت الأخيرة من خلالها إلى الاستيلاء على مطار في المدينة يستخدم لأغراض عسكرية، لكن قوات الهجانة التابعة للجيش، وطوال عام، ظلت صامدة أمام هجمات «الدعم السريع»، بل تحولت في كثير من الأحيان إلى وضع الهجوم. ولم يمنع ذلك قوات الدعم السريع من الاستيلاء على أحياء داخل مدينة الأبيض وتوسعها شرقاً واستيلائها على مدن الرهد وأم روابة والله كريم، كما استحوذت لجهة شمال الولاية على مدينة بارا ووصلت حتى حدود مدينة أم درمان. أما في ولاية غرب كردفان، فقد بسط الجيش سيطرته على مدينة النهود، كبرى مدن الولاية، وكذلك الفولة. ومنذ شهرين، تدور معارك عنيفة في مدينة بابنوسة، التي فرغت من سكّانها، ويبسط الجيش السيطرة على أكبر مقراته في المدينة، مقر الفرقة 22، كما انكسرت كل العمليات الهجومية لقوات الدعم السريع لطرد الجيش. أما مدينتا غبيش وأبو زبد، فهما بيد «الدعم». الولاية الثالثة هي جنوب كردفان، وفيها تشتعل أصلاً حرب بين الجيش والحركة الشعبية شمال بزعامة عبد العزيز الحلو منذ عام 2011. ومع بدء الحرب استحوذت قوات الدعم السريع على مدينة الدبيبات، وتصدى الجيش والحركة الشعبية لمنعها من الاستيلاء على مدينة الدلنج، ثاني كبريات مدن الولاية.

سيطرت «الدعم السريع» باكراً على أهم المواقع في الخرطوم

استعاد الجيش زمام المبادرة أخيرا بدخول مسيّرات إيرانية حديثة

إفشال مبادرات الحل والوساطات

فشلت كل المبادرات السياسية في إنهاء الحرب السودانية بعد مرور عام على اندلاعها، وذلك لأسباب متعددة

طيلة عام كامل، فشلت جهود محلية وإقليمية ودولية في إيجاد حل تفاوضي للحرب المستعرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع. ولم يمضِ أسبوع واحد على اندلاع الحرب حتى تدخلت دول وهيئات دولية وإقليمية عارضة خدماتها للتوسط بين الطرفين للتهدئة والعودة إلى طاولة التفاوض لتحلحلة الخلافات. وسارع الطرفان في اليوم السادس من القتال، للاستجابة إلى دعوة من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ودول أخرى والهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد»، بتنفيذ وقف لإطلاق النار خلال عطلة عيد الفطر العام الماضي، على أن تسمح الهدنة للمدنيين بمغادرة المناطق الساخنة والوصول إلى مناطق آمنة. غير أن الطرفين وعلى الرغم عن موافقتهما على هدنة لثلاثة أيام، إلا أنهما لم يلتزما كلياً بها حتى بعد تمديدها. وكانت هيئة «إيغاد» أول من سارع لتبني مبادرة لإنهاء القتال، واقترحت مبادرة بداية، وقف إطلاق النار وإجراء مفاوضات مباشرة في مدينة جوبا الجنوب سودانية، لكن تلك المساعي لم تكتمل، لتتجه الأنظار مطلع مايو/أيار إلى مدينة جدة السعودية حيث نجحت وساطة سعودية أميركية في تنظيم مفاوضات غير مباشرة توصلت للتوقيع في 11 مايو الماضي، على إعلان مبادئ، كأول وثيقة تحظى بتوقيع الطرفين بعد الحرب. ونصّت الوثيقة على إلزام الطرفين بحماية المدنيين، والسماح بمرور آمن لهم، واحترام القانون الإنساني والدولي، والتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وتجنّب إلحاق الضرر بالمدنيين. كما نصّت على حظر أي عمليات نهب أو سلب أو إتلاف للممتلكات، وإعطاء الأولوية للمناقشات لتحقيق وقف إطلاق نار قصير المدى لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الطارئة. ولافتقار هذا الاتفاق إلى آليات المراقبة الفعالة، لم يكن هناك أي التزام عملي بتلك المبادئ، ومع عدم إحراز تقدّم، اضطرت الرياض وواشنطن في الأول من يونيو/حزيران الماضي، لتعليق المفاوضات في جدة. وفي 26 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، استؤنفت مجدداً المفاوضات في جدة، بمشاركة ممثلين عن الاتحاد الأفريقي و«إيغاد». وبحثت الجولة إمكانية الاتفاق على وقف لإطلاق النار، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، والاتفاق كذلك على إجراءات أخرى لبناء الثقة. واستمرت الجولة في مناقشة تلك المواضيع، لكن الطرفين (الجيش والدعم) فشلا في الاتفاق على وقف إطلاق النار، وتوصلا إلى اتفاق التزاما فيه باتخاذ خطوات لتسهيل زيادة المساعدات الإنسانية وتنفيذ تدابير بناء الثقة، والمشاركة في منتدى إنساني مشترك يقوده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لحل العوائق التي تحول دون الحصول على المساعدات الإنسانية وإيصال المساعدات، وتحديد نقاط الاتصال للمساعدة في تحركات العاملين في المجال الإنساني والمساعدات، وإقامة اتصالات بين قادة الجيش والدعم السريع، والقبض على الملاحقين والهاربين من السجون، مع تهدئة الخطاب الإعلامي الرسمي لكل جانب. في الرابع من ديسمبر/كانون الأول الماضي، عُلّقت المفاوضات مرة أخرى لأجل غير مسمى، لفشلها في تحقيق تقدّم ولعدم التزام الطرفين بتعهداتهما الموقع عليها. بعد تعثر مفاوضات جدة، عاد نشاط منظمة «إيغاد» إلى الواجهة مرة أخرى، وعقدت مؤتمر قمة في العاشر من ديسمبر/كانون الأول، اقترحت بعده عقد لقاء مباشر بين قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي). وأعلنت المنظمة لاحقاً موافقة القائدين على اللقاء الذي لم يتم نتيجة تدهور العلاقة بين المنظمة والحكومة السودانية التي احتجت على رئاسة كينيا للجنة الرؤساء المعنية بحل الأزمة السودانية، وعلى تنظيم قمة أخرى من دون معالجة ملاحظات السودان. وبمرور الزمن تدهورت العلاقة أكثر، وقررت الخرطوم تجميد عضوية السودان في المنظمة. وبالتوازي مع منبر جدة وجهود «إيغاد»، نظّمت مصر مؤتمراً خاصاً لدول الجوار السوداني في 13 يوليو/تموز الماضي، لبحث حل للأزمة السودانية. وتم تشكيل آلية وزارية على رئاسة كينيا للجنة الرؤساء الخارجية بشأن الأزمة على مستوى وزراء الخارجية دول الجوار لذلك الغرض، لكنها لم تصل لأي نتيجة. كما تحرك الاتحاد الأفريقي على مستواه هو نفسه وشكّل آلية رفيعة المستوى لم تفعل شيئاً سوى لقاء الأطراف العسكرية والسياسة، لتكون المحصلة صفراً من كل المبادرات. في 20 يناير/كانون الثاني الماضي، جرت مفاوضات سرية بين الجيش والدعم السريع، شاركت فيها إضافة للوسيطين السعودي والأميركي، مصر والإمارات، ولم يكشف عنها إلا بعد نهايتها. وتوصلت المفاوضات إلى وثيقة أطلق عليها «وثيقة مبادئ» أسس الحل الشامل للأزمة السودانية» تسربت بنودها للإعلام، ونصّت على 22 بنداً، أهمها تشكيل جيش واحد مهني، وملاحقة عناصر قادة النظام السابق المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، وتفكيك منظومة النظام السابق داخل مؤسسات الدولة. وبمجرد تسريب الاتفاق بات مصيره الفشل مثل بقية المبادرات الأخرى الإقليمية والدولية.

من حرب جدة (محادثات بين الجيش والدعم السريع في السعودية بتسهيل من المملكة والولايات المتحدة) ما كان لينشأ، لولا تواصل القوى السياسية مع المملكة العربية السعودية، وهي التي أتاحت الفرصة وهيّئت المناخ للتفاوض»، مبيناً أن «من يتهم هذه القوى السياسية بالفشل، ربما لم يدرك حجم مساعيها بعد». غير أن الناشط السياسي واحد أيقونات الثورة السودانية، جعفر خضر، ينتقد في حديث مع «العربي الجديد»، بشدة ضعف أداء كل القوى السياسية خلال العام الأول من الحرب، لاسيما الكتلة الحزبية الأكبر، المتمثلة في تحالف الحرية والتغيير لأنها، بحسب تقديره، تبنت من الوهلة الأولى للحرب وجهة نظر مليشيا الدعم السريع التي تقول إن الحرب أشعلتها فلول المؤتمر الوطني بهجومهم على المدينة الرياضية، وترافق ذلك مع اتجاه صنّعته المنظمات الدولية ووسائل الإعلام التي تساوي بين طرفي الحرب، الجيش من ناحية ومليشيا الدعم السريع من الناحية الأخرى، وفق تعبيره. ويلفت خضر إلى أنه حتى الأحزاب الأخرى خارج مظلة «تقدم»، لم تستطع أن تعرف الحرب بصورة صحيحة، وتصنع كتلة أخرى تدفع بالبلاد إلى مخرج يليق بها.

من جهته، يشرح أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، منزول عسل، واقع القوى السياسية، قائلاً إنها كانت أصلاً منقسمة قبل الحرب ومن الطبيعي ألا تفعل شيئاً أثناء الحرب أو أن يكون لديها أي تأثير على طرفي القتال، وعلى الحرب، بصورة إيجابية لوقفها. ويشير عسل، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أنه وبعد عام من الحرب بقي الوضع سيئاً جداً ويذهب للأسوأ لأنه ليست هناك مؤشرات لتوقف الحرب، خصوصاً أن كل قيادات الجيش تذهب في اتجاه الحسم العسكري. وبرأيه، فإن هذا التوجه لن يقود إلا إلى مزيد من الدمار.

متظاهرون في لندن بطالبون بوقف الحرب، 29 إبريل 2023 (Getty)

عبد الحميد...

انقسامات حزبية وسياسية وتنصل من المسؤوليات

يبدو المشهد الحزبي هشاً ومنقسماً في السودان في الذكرى الأولى لاندلاع الحرب، ولا تتمتع القوى السياسية بأي قدرة على التأثير

لم تكن القوى السياسية السودانية بمنأى عن تداعيات الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع طيلة عام كامل، منذ 15 إبريل/نيسان 2023، إذ عمّقت الحرب حالة الانقسام الحاد بينها، ما انعكس عجزاً في إمكانية أدائها أي دور فاعل لدفع طرفي الحرب إلى وقف الحرب أو حتى الجلوس حول طاولة المفاوضات. رغم ذلك، فإن تقييمات بعض القوى تذهب في اتجاه آخر، متحدثة عن جهود تبذل من أجل هذا الهدف، ومتصلة من مسؤوليتها عمّا آلت إليه الأوضاع.

واصطفت طوال 12 شهراً، العديد من الأحزاب والتيارات السياسية في السودان، بما فيها حزب المؤتمر الوطني المحلول منذ العام 2019، إلى جانب الجيش بعد قوات الدعم السريع، ووصل الأمر ببعضها إلى تعبئة قواعدها للقتال مع الجيش، عدا دعمها السياسي والإعلامي له. كما ضمّت القائمة حركات مسلحة (مثل حركات دارفور) وقّعت على اتفاق سلام مع الحكومة الانتقالية في العام 2020 شاركت على ضوئه في حكومة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك، واحتفظت بمواقعها حتى بعد الإطاحة بحكومة حمدوك عقب انقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، المدعوم من «الدعم السريع»، في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، خصوصاً وأنها أيدت وشاركت في التخطيط للانقلاب. في المقابل، تمسكت قوى سياسية أخرى، على رأسها أحزاب تحالف قوى الحرية والتغيير، بمبدأ عدم الانحياز والوقوف كلياً ضد الحرب، وازدادت تمسكاً بذلك عقب تشكيلها تحالفاً جديداً بمشاركة نقابات وأجسام مهنية ومنظمات مجتمع مدني تحت لافتة تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، تزعمه حمدوك نفسه. ونشطت «تقدم» أكثر من غيرها في تقديم مقترحات لإنهاء الحرب والتواصل مع المجتمع الدولي والإقليمي للغرض نفسه. وذهبت «تقدم» أبعد من ذلك بالتواصل مع أطراف الصراع، الجيش وقوات الدعم السريع، ودعوتهما لعقد اجتماعات مباشرة للاتفاق على خريطة طريق نقطتها النهائية التوصل إلى اتفاقات عسكرية تنهي الحرب وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين وحمايتهم، ومن ثم الانخراط في عملية سياسية تستكمل خطوات التحول الديمقراطي الذي دشنته ثورة ديسمبر/كانون الأول 2018. وبالفعل عقدت التنسيقية اجتماعات مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي) تُوجت بالتوقيع على إعلان سياسي في مطلع العام الحالي (إعلان أديس أبابا يناير/كانون الثاني 2024) يشدد على إنهاء الحرب وتسهيل الإغاثة وفتح ممرات آمنة وغيرها من البنود، على أمل لدى تلك القوى بتحويل الاتفاق إلى اتفاق سياسي متفاوض حوله يضم كذلك الجيش. لكن قيادة الجيش لم تعط حتى اللحظة الضوء الأخضر الواضح لـ«تقدم» للجلوس معها. ولم ترض مواقف التنسيقية، أنصار الجيش، الذين اتهموها بالتحالف مع قوات الدعم السريع وبالخيانة وغضّ الطرف عن انتهاكات «الدعم»، فيما ذهبت سلطات النيابة أخيراً نحو تحريك إجراءات قانونية ضد قيادات «تقدم»، بمن فيهم عبد الله حمدوك، واتهامهم بالمشاركة في تقويض النظام الدستوري وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وهي الجرائم نفسها التي اتهمت بها مليشيا الدعم السريع». وبعيداً عن تلك الاتهامات، تلقي أحزاب وناشطون ولجان مقاومة بالالائمة على تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية بالفشل في اختيار الحرب والعجز عن ممارسة الضغط على طرفي الصراع العسكري، وتحول قوى التنسيقية إلى جزء من الأزمة وليس جزءا من الحل.

لكن عضو الهيئة القيادية لـ«تقدم»، بابكر فيصل، يقول لـ«العربي الجديد»، إن كل يوم مرّ على الحرب يؤكد أن «تقدم» اتخذت الموقف الصحيح طوال عام، برفعها شعار «لا للحرب» مقابل شعارات دعاة الحرب الذين ظنوا أن الحرب سوف تنتهي في ساعات أو أيام أو أسابيع أو أشهر معدودة ليستقطوا، في 15 إبريل الحالي، ويجدوا أنها أكملت عاماً كاملاً، تحت ركام الدمار والتخريب والموت وماسي الانتهاكات بحق المدنيين، ولو استمرت لعام إضافي فسوف تتضاعف تلك الآلام. وينفي القيادي في تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية، ما يثار من اتهامات لهم بالتحالف مع «الدعم السريع»، أما القيادي في حزب الأمة القومي، عروة الصادق، فيؤكد على عدم توقف مسيرة القوى السياسية نحو إنهاء الحرب بكل جهودها السياسية والدبلوماسية. وبينما يقرّ بعدم وجود تأثير لتلك الجهود حتى الآن لجهة وقف الأعمال القتالية، لكنه يرى أن القوى السياسية هي التي فتحت نافذة وحيدة من شأنها أن تنهي الحرب. ويؤكد الصادق ثقته بذلك «لأن منبر جدة (محادثات بين الجيش والدعم السريع في السعودية بتسهيل من المملكة والولايات المتحدة) ما كان لينشأ، لولا تواصل القوى السياسية مع المملكة العربية السعودية، وهي التي أتاحت الفرصة وهيّئت المناخ للتفاوض»، مبيناً أن «من يتهم هذه القوى السياسية بالفشل، ربما لم يدرك حجم مساعيها بعد». غير أن الناشط السياسي واحد أيقونات الثورة السودانية، جعفر خضر، ينتقد في حديث مع «العربي الجديد»، بشدة ضعف أداء كل القوى السياسية خلال العام الأول من الحرب، لاسيما الكتلة الحزبية الأكبر، المتمثلة في تحالف الحرية والتغيير لأنها، بحسب تقديره، تبنت من الوهلة الأولى للحرب وجهة نظر مليشيا الدعم السريع التي تقول إن الحرب أشعلتها فلول المؤتمر الوطني بهجومهم على المدينة الرياضية، وترافق ذلك مع اتجاه صنّعته المنظمات الدولية ووسائل الإعلام التي تساوي بين طرفي الحرب، الجيش من ناحية ومليشيا الدعم السريع من الناحية الأخرى، وفق تعبيره. ويلفت خضر إلى أنه حتى الأحزاب الأخرى خارج مظلة «تقدم»، لم تستطع أن تعرف الحرب بصورة صحيحة، وتصنع كتلة أخرى تدفع بالبلاد إلى مخرج يليق بها.

حركت النيابة إجراءات ضد قيادات «تقدم» بقيادة حمدوك (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

نشط تحالف تقدم في عرض مقترحات لإنهاء الحرب

من جهته، يشرح أستاذ العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، منزول عسل، واقع القوى السياسية، قائلاً إنها كانت أصلاً منقسمة قبل الحرب ومن الطبيعي ألا تفعل شيئاً أثناء الحرب أو أن يكون لديها أي تأثير على طرفي القتال، وعلى الحرب، بصورة إيجابية لوقفها. ويشير عسل، في حديثه مع «العربي الجديد»، إلى أنه وبعد عام من الحرب بقي الوضع سيئاً جداً ويذهب للأسوأ لأنه ليست هناك مؤشرات لتوقف الحرب، خصوصاً أن كل قيادات الجيش تذهب في اتجاه الحسم العسكري. وبرأيه، فإن هذا التوجه لن يقود إلا إلى مزيد من الدمار.

ع.ع.

عام على الحرب السودانية بين الجيش وقوات الدعم السريع، أدى إلى تحوّل أكثر من نصف الولايات إلى جحيم من الانتهاكات والاعتداءات بحق المدنيين. وبينما توجه اتهامات إلى طرفي الحرب بارتكاب الجرائم يدفع السودانيون الكلفة الأكبر تهجيراً وتجويعاً وقتلاً وسط مخاوف من تكرار سياسة الإفلات من العقاب

لا ضمانات بعدم الإفلات من العقاب

الانتهاكات تعمّ ولايات سودانية

- **قائمة جرائم الجيش و«الدعم السريع» تشمل الإبادة والقتل خارج القانون والتجويع والنهب والاغتصاب**
- **أكثر من 15 ألف قتيل مدني و8 ملايين نازح داخلياً ولاجئ في دول الجوار... واستعار المواجهات العرقية**

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يجد السودانيون والسودانيات، منذ بدء الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في 15 إبريل/نيسان 2023، أنفسهم في مواجهة انتهاكات فظيعة صُنّف بعضها كجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب، وإبادة جماعية. وتصطف قائمة طويلة من الانتهاكات، مثل القتل خارج نطاق القانون، والتهجير القسري، واحتلال المنازل، واغتصاب النساء، والاعتقالات التعسفية، عدا سوء معاملة الأسرى وقطع رؤوسهم أمام كاميرات الهواتف الجوالة، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، والتمثيل بالجثث، والتجويع، ونهب الأموال والممتلكات، وغيرها من الجرائم. واندلعت الحرب في 15 إبريل 2023، انطلاقاً من الخرطوم وشملت عشر ولايات سودانية من أصل 18، وقتل فيها، حسب الاحصاءات الأولية، نحو 15 ألف مدني، وأصيب آلاف آخرون، كما هُجّر أكثر من 8 ملايين شخص من منازلهم، منهم من لجأ إلى مدن آمنة، ومنهم من لجأ لدول الجوار. وتسبب القتال بخروج معظم المستشفيات عن الخدمة وانقطاع العلاج والدواء، مما أدى إلى وفاة مئات الأشخاص، أغلبهم من المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة. ودارت أعنف المعارك في الأشهر الأولى للحرب في مدينة الجنينة، غربي السودان، التي تحولت إلى حرب عرقية بين المجموعات العربية والمساليت، وصنفت الجرائم فيها من قبل منظمات دولية، بأنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية لقبيلة المساليت، مع سقوط الآلاف. في السياق، يقول أحد سكان الجنينة، عبد الله الذي يكتفي باسمه الأول لأسباب أمنية، إنه شهد كل تلك الجرائم لمدة 58 يوماً قبل اللجوء إلى دولة تشاد المجاورة. ويستذكر في حديثٍ مع «العربي الجديد» كيف أن قوات الدعم السريع أُغلقت أثناء معارك الجنينة، مداخل المدينة ومخارجها بالكامل، ولم تسمح بالخروج نهائياً. كما أغلقت الأسواق ومصادر المياه وقطعت الكهرباء، فنزح أولاً المواطنون من الأحياء التي شهدت معارك ضارية إلى الأحياء الآمنة، وتقاسموا كل شيء قبل أن ينفد من الجميع كل شيء. ويوضح عبد الله أنه بعد مقتل والي ولاية غرب دارفور خميس عبد الله، في 14 يونيو/ حزيران 2023، والتمثيل بجثته والطواف بها في شوارع المدينة، قرر إخراج أسرته من المدينة إلى تشاد، فيما بقي هو على أمل عودة الهدوء. ويشير إلى أن قوات الدعم السريع أجبرت العشرات من العاملين بمؤسسات الدولة على العودة للعمل في ظل الظروف الأمنية السيئة، ومن يرفض يصنف بأنه عدو. ووفقاً لعبد الله، فإنه إلى جانب جرائم القتل الممنهج، فقد ارتكبت قوات الدعم السريع انتهاكات أخرى مثل الاعتقال التعسفي لمئات الأشخاص وإذلالهم وإهانتهم وتوجيه إساءات عنصرية لهم، ليقرر بعد ذلك اللحاق بأسرته لاجئاً في تشاد، لكن في رحلة خروجه تعرض لاستجوابات في كل نقاط التفتيش، وتم إجباره على كتابة تعهد بالعودة خلال 48 ساعة. وفي آخر نقطة ومنها تشاد، تعرض عبد الله لمصادرة كل ممتلكاته الثمينة، وهو ما حدث أيضاً، كما يروي، مع الفارين رفقته من الجحيم. ويلفت إلى أنه بعد وصوله لتشاد ظلت تصل إليه رسائل تهديد، كما تم إغراؤه بالمال، عبر رسائل هاتفية ليعود، فرفض لأنه يحسب أنهم يخططون للغدر به وقتله. قصة عبد الله، صورة مصغرة لانتهاكات تعرض لها مئات الآلاف من السودانيين، وكثير منهم وثق لقصته على مواقع التواصل الاجتماعي ومنهم من لم يستطع فعل ذلك لدواع أمنية، ومنهم من ينتظر الوقت المناسب.

قلق دولي من الانتهاكات

وتثير انتهاكات حرب السودان، قلقاً داخلياً وخارجياً، إذ عكفت منظمات مجتمع مدني على رصدها والتوثيق لها، بينما وضعتها منظمات دولية على أجندتها طوال العام، مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والتي أصدرت في فبراير/شباط الماضي آخر تقاريرها، وفيه فصّلت الانتهاكات والتجاوزات المروعة التي ارتكبها طرفا الحرب، بما في ذلك مقتل آلاف المدنيين وتشريد الملايين ونهب الممتلكات وتجنيد الأطفال، والهجمات العشوائية التي شنتها كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على مناطق مكتظة بالسكان أثناء القتال. ولم يتردد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، في القول إن بعض هذه الانتهاكات قد ترقى إلى جرائم حرب، ونادى بالقيام بتحقيقات سريعة وشاملة وفعالة وشفافة ومستقلة ومحايدة في جميع الادعاءات، بشأن الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويجب تقديم المسؤولين عنها للعدالة. وحول الانتهاكات، يرى نبيل أديب، رئيس لجنة التحقيق في فض اعتصام محيط

عائلة سودانية لاجئة في تشاد، يوليو 2023 (زهرة بن سمرة/رويترز)

على بعد خطوة من المجاعة

رجح رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، جاستن برادي، في تصريحات، أول من أمس السبت، أن معاناة السودانيين ستزداد سوءاً. وتفيد البيانات بأن 5 ملايين سوداني على بعد خطوة واحدة من المجاعة وما يقرب من 18 مليوناً يواجهون الجوع الحاد. مع العلم أن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2024، المقدرة بـ2,7 مليار دولار، لم تتلق سوى 6% من إجمالي التمويل.

خطر الموت الجماعي

يحذر عمال الإغاثة، وفقاً لوكالة أسوشييتد برس، من أن السودان يتجه نحو كارثة مجاعة واسعة النطاق، مع احتمال حدوث موت جماعي في الأشهر المقبلة. وأشار المتحدث باسم المنسقية العامة لشؤون النازحين واللاجئين في دارفور، إلى أن ما يقرب من ثلاثة أطفال في المتوسط يموتون كل 12 ساعة في مخيم كلمة بإقليم جنوب دارفور، معظمهم بسبب أمراض مرتبطة بسوء التغذية في ظل شح المساعدات.

تزايد اللجوء إلى أوروبا

نبّه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي (الصورة)، في تصريحات لوكالة رويترز يوم الجمعة الماضي، من أن اللاجئين والنازحين السودانيين قد يتوجهون إلى أوروبا في حال عدم توفير مساعدات إنسانية كافية لهم، فيما أظهرت إحصاءات نشرتها المفوضية تزايد انتقال اللاجئين السودانيين إلى أوروبا، إذ وصل ستة آلاف منهم إلى إيطاليا آتين من تونس وليبيا منذ بداية 2023.

البعد عن الاستقلالية، وهما جزء من سلطة الأمر الواقع، بدليل النيابة صمتت دهرا كاملاً، ونطقت أخيراً بفتح بلاغات ضد قيادات القوى السياسية. ويتساءل: لماذا لم تتحرك النيابة بفتح بلاغات ضد منسوبي كتائب شاركت في الحرب، وقامت بقطع الرؤوس، ونبشت القبور، وضد من ينشرون خطابات الكراهية وهي جرائم واضحة جداً، ولماذا لم تتحرك بالقبض على الفارين من السجون من قيادات النظام السابق، ومنهم المطلوبون للمحكمة الجنائية الدولية في جرائم حرب. ويؤكد حضرة وجود خلل عدلي في البلاد لا يترك المجال مفتوحاً أمام عدم تحقيق العدالة لمن تضرروا وانتهكت حقوقهم أثناء الحرب. ويعرب عن أمله في توقف القتال، ومجيء نظام سياسي جديد لتنشأ أجهزة عدلية جديدة تحاكم كل شخص ارتكب جريمة بحق الشعب السوداني.

جرائم العنف الجنسي

وصدم السودانيون من التقارير المتكررة عن وقوع حالات اغتصاب أثناء الحرب. وتكشف شبكة «صيحة»، وهي جسم مدافع عن المرأة في بيان، أن الارتكاب الممنهج لجرائم العنف الجنسي قد أصبح استراتيجية للحرب والتنكيل بالمدنيين المجتمعات المحلية، مشيرة إلى أنه ليس بالأمر الجديد، فقد تم استخدامه بانتظام في السودان لأكثر من 20 عاماً في قرى وحواضر دارفور، وفي الخرطوم وجنوب كردفان. وتوضح الشبكة أن جريمة العنف الجنسي تصاعد كأداة واستراتيجية من قبل الدعم السريع لقهر المدنيين والسيطرة عليهم، مع تمدد دوائر الحرب في دارفور والخرطوم ومناطق كردفان الكبرى، ولاحقاً وبشكل واسع في قرى الجزيرة ومدنها. وتوضح سليمي إسحق، مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في السودان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الوحدة وثقت 157 حالة اغتصاب خلال الحرب في الخرطوم ودارفور، ولم تشمل حالات أخرى قد تكون وقعت في ولاية الجزيرة، مبينة أن 98 في المائة من الحالات ارتكبت بواسطة قوات الدعم السريع، التي تزعم أنها تخوض حرباً ضد فلول النظام البائد، في حين ترتكب جرائم بحق نساء. وتقول إسحق إن عام الحرب الذي مضى هو عام الهلاك بالنسبة للمرأة في السودان، إذ طاولت الحرب جسدها وفقدت ممتلكاتها الشخصية، ولم تحصل على المساعدات الإنسانية، ودخلت دائرة الفقر من بابه العريض، وفقدت منزلها وعاشت في مراكز إيواء غير صالحة وافتقرت لأدوات الحماية. وتعرب عن اعتقادها أن نسب الاغتصاب مرتفعة أكثر من المعلن عنه، لعدم تبليغ بعض الفتيات لأسباب مجتمعية، ولانقطاع شبكات الاتصال في بعض المناطق أو نتيجة التهديد. وتشير إسحق إلى أن «الدعم السريع» التي تتحمل مسؤولية معظم الحالات، وبعد تزايد الانتقادات المحلية والدولية، اتخذت إجراءات للحد من حالات الاغتصاب خصوصاً في شهري يوليو/تموز وأغسطس 2023، وفعلاً قلّت الحالات لكنها ارتفعت مرة أخرى في الأشهر اللاحقة. وتنفي قوات الدعم السريع ارتكابها لجرائم بالحجم الذي يتحدث عنه البعض، وعدّت الاتهامات بأنها جزء من دعاية الحرب، ومخطط لتشويه سمعته وصورته.

في السياق، يقول المتحدث الرسمي باسم قوات الدعم الفاتح قرشي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن كل الاتهامات مغرضة ولا أساس لها من الصحة، وبلا أدلة بما فيها الاتهامات الصادرة من المنظمات الدولية التي لم تنزل على الأرض منذ بدء الحرب لتحقق ومن ثم تقدم أدلة ملموسة. ويعتبر أن ما يقال عن اغتصابات يرتكبها جنود بقوات الدعم السريع، غير صحيح ولم يصل في مناطق سيطرتهم بلاغ واحد يستدعي قيامهم بتحقيق. ويقر بتنفيذ قواته لحملات اعتقالات، متى تلقوا معلومات عن تعاون شخص أو مجموعة مع «العدو»، فتحقق معهم، وفي حال ثبتت براءة أي شخص يُطلق سراحه. كما يقر قرشي بدخول قوات الدعم السريع للمنازل الخالية والمهجورة لكنه يرفض الحديث عن احتلالها. ويحيل ذلك إلى «طبيعة الحرب» لأن بعض المناطق، حسب قوله، تتحول لمنطقة عمليات عسكرية، وهو عين ما يفعله الجيش بتحويل المنازل المهجورة لمخابئ، وأكد استعدادهم لإخراج منسوبيهم من أي منزل متى ما رجع إليه صاحبه. وعن الانتهاكات في ولاية الجزيرة الواقعة تحت سيطرة الدعم السريع، يقول قرشي إنها «من صنع كتائب الإسلاميين واستخبارات الجيش، بارتداء ملابس الدعم السريع وتنفيذ عمليات نهب وسلب وقتل ونسبها للدعم السريع، أيضاً لتشويه صورته»، منبهاً إلى أنهم يسيطرون على أكثر من ولاية ولم يحدث فيها مثل ما يلصق بهم في الجزيرة. ويتحدث عن «استعدادهم للقبول بلجان تحقيق دولية للتحقيق والتقصي حول كل الاتهامات الموجه لهم بشرط أن تكون لجانا محايدة، وليس من الدول التي لها علاقة بفلول النظام البائد».

قيادة الجيش 2019، في حديث مع «العربي الجديد»، أن حجم الانتهاكات خلال العام الأول من الحرب، كبير جداً، ولا يرتبط فقط بانتهاك حقوق الإنسان وحسب، بل يتعداها لمخالفة القانون الدولي الإنساني، ذلك لأن الحرب تحكمها قوانين، أهمها عدم استهداف المدنيين والامتناع عن جرائم الإبادة أو استهداف شخص على أساس النوع. ويوضح أن الحرب في السودان شهدت جريمة احتلال منازل المواطنين، ووصلت إلى حد اغتصاب النساء وممارسة كافة أنواع العنف الجنسي والإبادة في ولاية غرب دارفور «وكل الجرائم يجب حصرها وملاحقة مرتكبيها خصوصاً وأنها جرائم لا تطوى بالتقادم، ولا تبرر بعدم القدرة على القبض على المتهمين». ويحمّل أديب، معظم الانتهاكات لقوات الدعم السريع، قائلاً إن ما فعلته لا يقارن، كما يرى في انتهاكات الجيش، خصوصاً أن الأولى منظمة ومخطط لها، مبيناً أن اتهام الجيش بقصف المنازل بالطيران غير دقيق، ذلك لأن الدعم السريع حول منزل المدنيين لثكنات عسكرية ما جعل منها هدفاً عسكرياً بالنسبة للجيش. ويوضح أن اتفاقية جنيف الرابعة تبين بوضوح ماهية الهدف العسكري. وتنصّ اتفاقية جنيف الرابعة، الموقعة في 12 أغسطس/آب 1949، على حماية المدنيين في أزمنة الحروب. وفي رده على سؤال عن إمكانية تجاوز كل الجرائم وعدم معاقبة مرتكبيها إذا توصل الطرفان لاتفاق سلام، يستبعد أديب ذلك بحجة أن الجرائم لا تتصل بالقوانين الوطنية بل بالقانون الدولي الإنساني، الذي يجوز محاكمة المتهمين في أي مكان لأن الجرائم هنا تعد ضد المجتمع الإنساني، وليس ضد الدولة كما في القوانين الوطنية. من جهته يتفق الناشط القانوني والحقوقي، معز حضرة، مع ما ذهب إليه أديب، حول حجم الانتهاكات التي تشمل كذلك نهب أموال المواطنين وهدم منازلهم وقتل المدنيين والتجويع، لكنه يخشى من تكرار ظاهرة الإفلات من العقاب. ويحمل حضرة في حديث مع «العربي الجديد» أطراف الحرب وقيادة الجيش والدعم ومدنيين وإعلاميين يقول إنهم يشعلون لهيب الحرب، مسؤولية كل ما حدث. وحول ضمانات عدم الإفلات من العقاب، يوضح حضرة، أنه لا توجد للأسف ضمانات، وأن أزمة السودان خلال 30 عاماً من حكم نظام المؤتمر الوطني، وأربع سنوات بعد سقوطه، تتلخص في تجارب الإفلات من العقاب. وبرأيه، فإنه «ما لم تُنشأ أجهزة عدلية قوية بعد الحرب، سيستمر ذلك الإفلات ومعه يستمر ارتكاب الجرائم بحق السودانيين»، موضحاً أن القضاء والنيابة الآن بعيدة كل